

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific
Research
Abbas Laghrour University of khenchela
Faculty of Economics , Commercial and
Management Sciences



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد
نقدي ومالي

Department of Economics
Specialization: Banking and Monetary
Economy

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان :

أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية
وانعكاساته على التضخم - دراسة حالة -

إشراف الأستاذ(ة):

تكواشت عيماد

إعداد الطالب(ة):

- لموشي نصر الدين

- عجرود حسين

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	جامعة خنشلة	أ. محاضر	بوكحيل عبد الحق
مشرفا	جامعة خنشلة	أ. محاضر	تكواشت عيماد
مناقشا	جامعة خنشلة	بروفيسور	جباري عبد الجليل

السنة الجامعية: 2024-2025

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

في البداية، أتوجه بخالص الشكر والامتنان لله تعالى على توفيقه وعونه لإتمام هذا العمل.

يُسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لـ الأستاذ الفاضل عيماد تكواشت مشرف هذا العمل، الذي لم يدخر جهدًا في توجيهي ونصحي وتقديم الدعم العلمي والمعنوي طوال فترة إعداد هذه المذكرة. لقد كانت توجيهاته القيمة وعلمه الغزير نبراسًا أضاء لنا الطريق وأسهم بشكل كبير في إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بقراءة هذا العمل وتقييمه، وعلى ملاحظاتهم القيمة التي ستسهم في إثرائه.

وإلى عائلتي الكريمة، سندي وعونني في الحياة، أمي وأبي إخوتي وأخواتي، الذين غمروني بالحب والدعم والتشجيع المتواصل، فكانوا الدافع لي نحو تحقيق النجاح والتفوق. إليهم أهدي ثمرة جهدي هذا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا
رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ
عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا
طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا
أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

صَلِّ عَلَى الْعَبْدِ الْعَظِيمِ

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى خَيْرِ مَنْ تَعَلَّمَ
وَعَلَّمَ، مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إِلَى مَنْ كَانَتْ خُطَاهُ سَنَدًا لِي فِي دُرُوبِ الْحَيَاةِ، إِلَى مَنْ زَرَعَ فِي نَفْسِي قِيَمَ الْعَزِيمَةِ وَالْإِصْرَارِ، إِلَى
مَنْ لَوْلَاهُمْ -بَعْدَ اللَّهِ- لَمَا كَانَ لِهَذِهِ الْمَذْكُورَةِ وُجُودٌ، أَهْدِي هَذَا الْجُهْدَ الْمُتَوَاضِعَ.

إِلَى أَبِي الْعَزِيزِ، صَاحِبِ الْقَلْبِ الْكَبِيرِ وَالْعَقْلِ الْحَكِيمِ، الَّذِي غَمَّرَنِي بِنَصَائِحِهِ وَوَقَّارِهِ وَصَبْرِهِ،
وَالَّذِي كَانَ نِعَمَ السَّنَدِ فِي كُلِّ ظُرُوفِ الْحَيَاةِ.

إِلَى أُمِّي الْغَالِيَةِ، يَا نَبَعَ الْحَنَانِ وَنُورَ الْعُيُونِ، يَا مَنْ سَهَرَتِ اللَّيَالِي، وَرَفَعَتْ يَدَيْكَ لِلدُّعَاءِ،
وَعَرَسَتْ فِي قَلْبِي حُبَّ الْعِلْمِ وَالْأَخْلَاقِ. جُزَيْتِ خَيْرًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

إِلَى أُخِي وَ أُخْتِي يَا سِنْدِي وَعِضْدِي فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، وَيَا رَفِيقِي دَرِي وَضِيَائِي، أَهْدِي إِلَيْكُمَا مِنْ
أَعْمَاقِ قَلْبِي كُلِّ الْحُبِّ وَالتَّقْدِيرِ. وَجُودِكُمَا فِي حَيَاتِي نِعْمَةٌ لَا تَقْدَرُ بِثَمَنِ، فَلطالما كنتما السند
والعون، والبسمة التي تزين أيامي.

إِلَى أَسْتَاذِي الْفَاضِلِ، وَكُلِّ أَسْتَاذٍ وَمُؤَطَّرٍ وَمُكَوَّنٍ أَخَذَ بِيَدِي وَنَصَحَنِي وَوَجَّهَنِي، لَكُمْ مِنِّي كُلُّ
التَّقْدِيرِ وَالْإِجْلَالِ.

إِلَى كُلِّ مَنْ سَاعَدَنِي بِكَلِمَةٍ، أَوْ ابْتِسَامَةٍ، أَوْ دُعَاءٍ صَادِقٍ، فِي الْخَفَاءِ وَالْعَلَنِ، كُنْتُمْ نُجُومًا فِي سَمَاءِ
هَذَا الْإِنْجَازِ.

إِلَيْكُمْ جَمِيعًا، أَهْدِي هَذِهِ الْمَذْكُورَةَ، تَعْبِيرًا عَنِ امْتِنَانِي وَعَمَّيْتِي، رَجَاءً أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْخُطُوبَاتُ بَدَايَةَ
لِطَرِيقِ أَجْمَلٍ وَأَسْمَى

لموشي نصرالدين

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِلَى الَّذِينَ كَانُوا لِي بَعْدَ اللَّهِ سَنَدًا، وَفِي كُلِّ مَرَّةٍ أَسْنَدُونِي، وَفِي كُلِّ مَرَّةٍ آمَنُوا بِي، وَلَمْ
يَتَخَلَّوْا عَنِّي...

إِلَى أَعْظَمِ نِعْمَةٍ وَهَبَهَا اللَّهُ لِي، إِلَى وَالِدَيَّ الْكَرِيمَيْنِ، الَّذِينَ سَهَرًا وَتَحَمُّلاً وَضَحِيًّا مِنْ
أَجْلِي، وَكَانَا نُورَ طَرِيقِي، وَدَعَمِي فِي كُلِّ خُطْوَةٍ، أَهْدِي لَكُمْ هَذِهِ الْمَذْكُورَةَ تَعْبِيرًا عَنْ
جُزْءٍ صَغِيرٍ مِنَ الْحُبِّ وَالْإِمْتِنَانِ الَّذِي أَكُنْتُمْ لَكُمْ.

إِلَى إِخْوَتِي وَأَخَوَاتِي، شُرَكَاءِ الدَّرَبِ وَالذِّكْرِيَّاتِ، وَرُفَقَاءِ الطُّفُولَةِ وَالشَّبَابِ، الَّذِينَ كَانُوا
وَمَا زَالُوا بَصْمَةً جَمِيلَةً فِي حَيَاتِي، أَهْدِي لَكُمْ كُلَّ عِبَارَاتِ الْمَحَبَّةِ وَالْإِمْتِنَانِ.

إِلَى أَسْتَاذِي الْمُؤَطَّرِ الْفَاضِلِ، الَّذِي أَرْشَدَنِي وَوَجَّهَنِي بِكُلِّ صَبْرٍ وَإِخْلَاصٍ، وَكَانَ لَهُ
الْفَضْلُ الْكَبِيرُ فِي تَوْجِيهِ هَذِهِ الْمَذْكُورَةَ وَتَصْحِيحِ مَسَارِهَا، أَقْدِمُ لَهُ كُلَّ الشُّكْرِ
وَالْإِمْتِنَانِ.

إِلَى أَصْدِقَائِي وَزُمَلَائِي، الَّذِينَ شَارَكُونِي التَّعَبَ وَالطُّمُوحَ وَالسَّهَرَ وَالنِّقَاشَاتِ الْمُثْمِرَةَ،
وَفِي الْخِتَامِ... إِلَى كُلِّ مَنْ غَرَسَ فِي نَفْسِي أَمَلًا، أَوْ زَرَعَ فِي قَلْبِي بَسْمَةً، أَوْ وَهَبَنِي كَلِمَةً
تَشْجِيعٍ، لَكُمْ كُلُّ الْحُبِّ وَالْإِمْتِنَانِ.

الفصل الاول: استقلالية البنك المركزي

تمهيد

2

3

المبحث الاول : مفهوم استقلالية البنك المركزي.....

المطلب الاول : تعريف الاستقلالية

المطلب الثاني : ابعاد استقلالية البنك المركزي.....

المطلب الثالث : مؤشرات قياس الاستقلالية.....

المبحث الثاني : دور الاستقلالية في تحسين فعالية السياسة النقدية.....

المطلب الاول : اثر تحسين فعالية السياسة النقدية.....

المطلب الثاني : اثر تحسين فعالية السياسة النقدية.....

المبحث الثالث : دور الاستقلالية في منع الأزمات المالية.....

المطلب الاول : البنك المركزي الأوروبي.....

المطلب الثاني : الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

المطلب الثالث : بنك إنجلترا

المبحث الرابع : التحديات التي تواجه استقلالية البنك المركزي العلاقة بين الشفافية و الاستقلالية.....

المطلب الاول : التحديات التي تواجه استقلالية البنك المركزي.....

المطلب الثاني : العلاقة بين الاستقلالية والشفافية.....

الفصل الثاني: السياسة النقدية والتضخم

تمهيد

المبحث الأول :السياسة النقدية وأدواتها.....

المطلب الأول.تعريف السياسة النقدية وأهدافها.....

المطلب الثاني :أنواع السياسة النقدية: توسعية وانكماشية.....

المطلب الثالث :أدوات السياسة النقدية:.....

المبحث الثاني: التحديات في تطبيق السياسة النقدية.....

المطلب الأول: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.....

المطلب الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على السياسة النقدية.....

المبحث الثالث: التضخم وعلاقته بالسياسة النقدية.....

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه (تضخم الطلب، تضخم العرض).....

المطلب الثاني: أسباب التضخم: النقدية والاقتصادية.....

المطلب الثالث: أثر أدوات السياسة النقدية على التضخم.....

المطلب الرابع: دور الكتلة النقدية في التحكم بالتضخم.....

المطلب الخامس: حلول لمشكلة التضخم.....

الفصل الثالث: اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم.....

تمهيد

. المبحث الأول: مؤسسة الإصدار النقدي.....

المطلب الأول: إنشاء البنك المركزي الجزائري.....

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنك المركزي الجزائري.....

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.....

المطلب الأول: تأثير استقلالية البنك المركزي على كفاءة السياسة النقدية.....

المطلب الثاني: تحليل تجارب دولية تُظهر العلاقة بين الاستقلالية والفعالية النقدية.....

المبحث الثالث: السياسة النقدية والتضخم (حالة الجزائر).....

المطلب الأول: التحليل التاريخي للتضخم في الجزائر.....

المطلب الثاني: دراسة بيانات من دولة أو مجموعة دول (الجزائر).....

المطلب الثالث: تحليل بيانات التضخم مقابل قرارات السياسة النقدية (أسعار الفائدة، عرض النقود).....

المطلب الرابع: قياس تأثير استقلالية البنك المركزي على استقرار الأسعار.....

المطلب الخامس: تحليل العلاقة الديناميكية بين استقلالية البنك المركزي، السياسة النقدية، ومعدلات

التضخم في الجزائر.....

مناقشة النتائج

استنتاج عام

توصيات و اقتراحات

20 <u>جدول 1: أنواع استقلالية البنك المركزي</u>
23 <u>جدول 2 : مقارنة مؤشرات استقلالية البنوك المركزية</u>
51 <u>جدول 3 : تطور التضخم في الجزائر (2000-2020)</u>
54 <u>جدول 4 : مستوى استقلالية البنوك المركزية وتأثيرها على السياسة النقدية في بعض الدول</u>
57 <u>جدول 5 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022 وأبرز العوامل الاقتصادية المؤثرة</u>
60 <u>جدول 6: مقارنة بين السياسات النقدية واستقلالية البنوك المركزية في دول المغرب العربي</u>
61 <u>جدول 7: مؤشرات الاقتصاد الكلي: التضخم، سعر الفائدة الأساسي، ونمو الكتلة النقدية (2014-2022)</u>
63 <u>جدول 8: العلاقة بين مؤشر استقلالية البنك المركزي ومعدل التضخم في بعض الدول</u>
64 <u>جدول 9: تطور معدل التضخم، سعر الفائدة، ونمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2022</u>

مقدمة

المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط معدلات التضخم، مما يساهم في الحفاظ على النمو المستدام في الاقتصاد الوطني. وفي ظل التقلبات الاقتصادية العالمية والأزمات المالية التي تسببت في موجات من التضخم والركود في العديد من الدول، أصبح دور البنك المركزي أكثر أهمية من أي وقت مضى. لذلك، يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من القضايا الحيوية التي تثير اهتمام الباحثين وصناع القرار الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

إن استقلالية البنك المركزي تعني أن البنك المركزي يتمتع بالقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية دون تدخل مباشر من الحكومة أو أي أطراف سياسية. هذا الاستقلال يُعتبر عاملاً أساسياً في ضمان اتخاذ قرارات اقتصادية موضوعية وفعالة بعيداً عن الضغوط السياسية التي قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، مثل التضخم المرتفع أو التقلبات المالية الحادة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل استقلالية البنك المركزي فعلاً تؤثر إيجابياً على فعالية السياسة النقدية؟ وما العلاقة بين هذه الاستقلالية ومعدلات التضخم في البلدان المختلفة؟

إن تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية أصبح موضوعاً ذا أهمية خاصة في ظل الأزمات المالية المتعاقبة التي ضربت الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين. على الرغم من أن العديد من البنوك المركزية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن السياسات النقدية تكون دائماً ناجحة أو فعالة في السيطرة على التضخم. بل إن العلاقة بين الاستقلالية، السياسة النقدية، والتضخم قد تكون أكثر تعقيداً، حيث تعتمد على مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على اتخاذ القرارات النقدية.

من جانب آخر، تختلف سياسات البنك المركزي من دولة إلى أخرى وفقاً للبيئة الاقتصادية والهيكلة المؤسساتية الذي يعمل فيه. وفي دول مثل الجزائر، التي عانت من التضخم المرتفع في بعض الفترات، يصبح من المهم فهم كيفية تأثير استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية والمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. هل فعلاً يعزز الاستقلال قدرة البنك المركزي على اتخاذ قرارات نقدية فعالة؟ أم أن التدخلات السياسية في بعض الأحيان تضعف فعالية هذه السياسات؟

هذه التساؤلات تمثل جوهر البحث الذي يسعى إلى دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر. من خلال تحليل التجارب الدولية والنظر في البيانات الاقتصادية الخاصة بالجزائر، سيعمل هذا البحث على تقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير استقلالية البنك المركزي على قدرة السياسات النقدية في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

■ أهمية الموضوع

تزايد الاهتمام باستقلالية البنوك المركزية خلال العقود الأخيرة، لا سيما في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية، التي أظهرت الحاجة إلى مؤسسات نقدية قادرة على التصرف بمعزل عن الضغوط السياسية الآنية. وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يشكل محورًا حاسمًا لفهم مدى قدرة السياسة النقدية على التصدي للتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية، وانعكاسها على معدلات التضخم، يسمح بتقييم مدى فاعلية هذه المؤسسات في ضمان توازن اقتصادي مستدام، خاصة في الدول ذات الاقتصاديات الناشئة كحالة الجزائر.

■ الإشكالية العامة

كيف تؤثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، وما انعكاس ذلك على معدلات التضخم؟ (دراسة حالة البنك المركزي الجزائري)

■ الإشكاليات الفرعية

ما مفهوم استقلالية البنك المركزي وما أهميتها في الاقتصاد؟

كيف تسهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

كيف تنعكس استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية على معدلات التضخم؟ (حالة الجزائر)

■ الفرضية العامة

تفترض هذه الدراسة أن استقلالية البنك المركزي تؤثر بشكل إيجابي على فعالية السياسة النقدية، مما يساهم في التحكم بمعدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

■ الفرضيات الفرعية

استقلالية البنك المركزي تُعزز من قدرته على اتخاذ قرارات اقتصادية فعالة بعيدًا عن التدخل السياسي، مما ينعكس إيجابًا على إدارة التضخم.

السياسة النقدية تمثل أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في معدلات الفائدة، عرض النقود، والكتلة النقدية.

هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي الجزائري والسياسة النقدية تُساهم في الحد من التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، خاصة إذا كانت مدعومة بأطر قانونية ومؤسسية قوية.

■ أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع "تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ومعدلات التضخم" لم يكن عشوائيًا، بل جاء نتيجة عدة اعتبارات تتعلق بالأهمية الاقتصادية لهذا الموضوع على الصعيدين العالمي والمحلي. فقد أصبحت قضية استقلالية البنوك المركزية محورًا رئيسيًا في الدراسات الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المعقدة التي يواجهها العالم، لاسيما في الأوقات التي تمر بها اقتصادات دولية ومحلية من أزمات تضخمية تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأسعار. ومن خلال هذه المقدمة، يمكن تلخيص الأسباب التي دفعني لاختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

الأهمية الاقتصادية العالمية:

في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل لأزمات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، بدأ يبرز بشكل واضح دور استقلالية البنوك المركزية في التأثير على استقرار الأسعار والاقتصاديات الوطنية. هذه الفكرة تعد من أهم الركائز

التي تستند إليها الكثير من الدراسات في الوقت الحالي، إذ أظهرت الأبحاث أن البنوك المركزية المستقلة تتمتع بقدرة أكبر على التحكم في السياسة النقدية بشكل فعال، وبالتالي في مكافحة التضخم والحفاظ على استقرار الاقتصاد.

ترابط السياسة النقدية والتضخم: إن التضخم يُعد من أكثر المشكلات التي تواجه اقتصادات الدول، ولا سيما الدول النامية التي تُعاني من صدمات اقتصادية خارجية وداخلية. لذا، تُعد السياسة النقدية الأداة الأساسية التي يتم من خلالها مواجهة التضخم وضمان استقرار الأسعار. ولكن، هذا يعتمد بشكل أساسي على استقلالية البنك المركزي وقدرته على اتخاذ قرارات نقدية بعيدًا عن الضغوط السياسية. من هنا، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وكفاءة السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم.

الاهتمام الشخصي والشغف بالمجال:

- **الشغف بالمجال:** لطالما كان لدي شغف بمجال الاقتصاد النقدي و المالي، وأرى أن هذا الموضوع يمثل نقطة التقاء مثيرة للاهتمام بين السياسة النقدية و البنك المركزي ضمن هذا المجال".
- **الرغبة في التعلم المعمق:** اخترت هذا الموضوع لرغبتي في التعمق أكثر في استقلالية البنك المركزي عن السياسة النقدية وفهم الآليات والعوامل المؤثرة فيه بشكل تفصيلي".

الأهمية العلمية والأكاديمية للموضوع:

- **مساهمة محتملة للمعرفة:** أرى أن هذا البحث يمكن أن يساهم في إثراء المعرفة الأكاديمية في مجال الاقتصاد النقدي و المالي من خلال توضيح اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية والاثر على التضخم
- **صلة بالمناقشات الحالية:** يتناول هذا البحث قضية ذات صلة بالمناقشات الأكاديمية الحالية في مجال الاقتصاد النقدي و المالي وأعتقد أن تحليله يمكن أن يقدم رؤى قيمة لهذه المناقشات".

الارتباط بالدراسة والتخصص:

- توسع في مجال الدراسة": يمثل هذا الموضوع امتدادًا طبيعيًا لمجال دراستي في الاقتصاد النقدي و المالي و يتيح لي تطبيق المعارف والمهارات التي اكتسبتها خلال سنوات الدراسة".

• أهداف الدراسة

- دراسة مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهميتها في النظام الاقتصادي.
- تحليل دور السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم.
- استكشاف العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية من جهة، ومعدلات التضخم من جهة أخرى، من خلال دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية.

• الدراسات السابقة

- تعتبر هذه الدراسة استكمالاً للدراسات التي سبقت و حلقة من حلقات البحوث السابقة التي تطرقت للموضوع من زوايا مختلفة منها :

- دراسة قنفي سميرة، 2024/2023 دور استقلالية بنك الجزائر في تحقيق اهداف السياسة النقدية خلال الفترة 2023-2015، قدمت هذه الدراسة لنيل ماستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير من جامعة 8 ماي 1945 قالمة، وتناولت هاته الدراسة مساهمة استقلالية بنك الجزائر في تحقيق اهداف السياسة النقدية.
- دراسة دحان كنزة و سلوكي كريمة، 2017/2016 فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2000، قدمت هذه الدراسة لنيل ماستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير من جامعة احمد درايعية ادرار، وتناولت هاته الدراسة مدى فاعلية السياسة النقدية لبنك الجزائر في القضاء على الضغوط التضخيمية .

● دراسة طلحة محمد، 2019/2018 قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) خلال الفترة 1970-2017، قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير من جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، وتناولت هاته الدراسة تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة اثرها الحقيقي على مستوى كل من النمو الاقتصادي و سعر الصرف.

■ حدود الدراسة :

تتمحور حدود هذه الدراسة حول بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على نطاق البحث ونتائجه، والتي سيتم تحديدها من خلال النقاط التالية:

الحدود الزمنية: تقتصر هذه الدراسة على تحليل البيانات المتاحة خلال الفترة الزمنية من عام 2000 إلى 2025. هذا الاختيار يتيح لنا التفاعل مع البيانات الحديثة التي تتعلق بتطورات السياسة النقدية في الجزائر والعوامل الاقتصادية التي تؤثر في معدلات التضخم، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية العالمية. كما أن هذا المدى الزمني يسمح بمراجعة تأثير السياسات النقدية خلال فترات الأزمة وبعدها.

الحدود الجغرافية: تركز الدراسة بشكل رئيسي على الجزائر باعتبارها موضوع البحث الرئيسي. يتم تحليل تأثير استقلالية البنك المركزي في الجزائر، مع مقارنة بعض الدول ذات النظم الاقتصادية المشابهة لفهم التفاوتات في السياسة النقدية. لكن، بالنظر إلى اختلافات بين الدول في هيكل اقتصاداتها، فإن النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على جميع البلدان.

الحدود النظرية:

تقتصر الدراسة على دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية وتأثيرهما على معدلات التضخم. بينما تركز على هذا الإطار النظري، فإن البحث لا يتناول تأثير العوامل الأخرى التي قد تؤثر على التضخم مثل السياسة المالية، التغيرات الجيوسياسية، أو العوامل الدولية التي يمكن أن تكون مؤثرة، رغم أنها تساهم في الوضع الاقتصادي العام.

الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة بشكل أساسي على البيانات الكمية المستخلصة من تقارير البنك المركزي الجزائري، والبنك الدولي، والبيانات الاقتصادية الرسمية وأيضاً المنهج الوصفي و التحليلي لذلك، فإن أي نقص في جودة البيانات أو مشكلات في الوصول إلى البيانات المحدثة قد تؤثر على دقة النتائج. كما تعتمد الدراسة أيضاً على مقارنة التجارب الدولية، لكن قد تكون هناك صعوبة في إيجاد تقارير دقيقة حول جميع الدول ذات الصلة.

الحدود التفسيرية: بالنظر إلى وجود العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات التضخم، بما في ذلك السياسات المالية، أسعار النفط (في حالة الجزائر)، والوضع السياسي العام، فإن تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم قد يواجه تحديات في تفسير النتائج بدقة، حيث يمكن أن تؤثر عوامل أخرى غير السياسات النقدية في معدلات التضخم.

■ صعوبات الدراسة

على الرغم من أن الدراسة تسعى لتقديم تحليل شامل حول تأثير استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي واجهتها أثناء إعدادها، وهي تشمل ما يلي:

صعوبة الوصول إلى البيانات الاقتصادية الدقيقة: إحدى أكبر الصعوبات التي واجهتها هذه الدراسة هي صعوبة الحصول على بيانات اقتصادية دقيقة وموثوقة. فقد تعرضت بعض الأرقام الاقتصادية المتعلقة بالجزائر لعدم التحديث أو كانت هناك فجوات في بعض السنوات مما يعوق التحليل السليم للبيانات. بالإضافة إلى ذلك، كانت بعض التقارير الاقتصادية إما غائبة أو مغلوطة مما صعب عملية التحليل الكمي الشامل.

تعقيدات تحليل البيانات المقارنة: نظراً لاختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الجزائر والدول التي تم استخدامها في المقارنة، فإن الحصول على نتائج قابلة للمقارنة كان صعباً. حيث أن السياسات النقدية في الجزائر قد تختلف كثيراً عن تلك المعتمدة في بعض الدول الأخرى التي لها أسواق مالية أكثر تطوراً أو سياسات أكثر استقراراً، مما جعل المقارنة أقل دقة من المتوقع.

التحديات في قياس تأثير الاستقلالية: قياس مدى استقلالية البنك المركزي يعد تحدياً كبيراً، حيث أنه يتطلب دراسة معقدة لعدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في الجزائر، يرتبط استقلال البنك المركزي بمؤشرات متنوعة قد تتداخل مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية العامة، مما جعل من الصعب عزل هذا المتغير بشكل كامل عند التحليل.

التغيرات المفاجئة في السياسة النقدية:

كانت هناك تغييرات غير متوقعة في السياسة النقدية في الجزائر بعد عام 2017، مثل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي. هذه التغييرات قد أثرت بشكل كبير على معدل التضخم، مما أضاف صعوبة في التنبؤ بتأثيرات السياسة النقدية السابقة بناءً على البيانات المتاحة.

التحديات المتعلقة بالظروف الاقتصادية العالمية: بما أن الجزائر تتأثر بعدد من العوامل الخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية، فإن هذه العوامل كانت صعبة التوقع أثناء دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم. قد تؤثر العوامل الدولية بشكل كبير على التضخم، ولا يمكن إغفال تأثيرها على نتائج الدراسة.

تحديات تتعلق بالإطار الزمني: بسبب التغيرات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة، كانت محاولة ربط بعض البيانات الاقتصادية بين سنوات مختلفة أو ربطها بتطورات السياسة النقدية تحدياً. بعض المؤشرات الاقتصادية كانت غير موثوقة أو تغيرت بشكل مفاجئ في فترات محددة، مما أثر على قدرة الدراسة على تقديم نتائج دقيقة.

■ تقسيمات الدراسة:

قصد الإحاطة بالإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات قسمنا الدراسة إلى ثلاث (3) فصول سبقت كل واحد منهم تمهيد الفصل و يمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الجانب المفاهيمي الذي غلب عليه الطابع الوصفي بعنوان "الإطار المفاهيمي الاستقلالية البنك المركزي وتم تقسيمه إلى اربع مباحث المبحث الأول يعتبر كتمهيد يهدف إلى مفهوم استقلالية البنك لمركزي ، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى دور الاستقلالية في تحسين فعالية السياسة النقدية، اما المبحث الثالث تحدثنا حول دور الاستقلالية في منع الأزمات المالية، والمبحث الرابع تطرقنا الى التحديات التي تواجه استقلالية البنك المركزي العلاقة بين الشفافية و الاستقلالية.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه أيضا إلى الجانب المفاهيمي بعنوان الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والتضخم وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى السياسة النقدية وأدواتها ، المبحث الثاني تكلمنا عن التحديات في تطبيق السياسة النقدية،اما بالنسبة الى المبحث الثالث فتطرقنا الى التضخم وعلاقته بالسياسة النقدية.

الفصل الثالث : دراسة جائت بعنوان اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم. وتم تقسيمه أيضا الى ثلاث مباحث،بالنسبة للمبحث الأول جاء بعنوان مؤسسة الإصدار النقدي،والمبحث الثاني تطرقنا الى تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي الجزائري والسياسة النقدية،اما بالنسبة للمبحث الثالث تناولنا فيه السياسة النقدية والتضخم (حالة الجزائر).

الفصل الأول: استقلالية البنك المركزي

تُمثل استقلالية البنك المركزي حجر الزاوية في الهيكل المؤسسي للاقتصاديات الحديثة، فهي ليست مجرد مفهوم قانوني أو تنظيمي، بل هي فلسفة إدارية واقتصادية تهدف إلى ضمان إدارة السياسة النقدية بمنأى عن الضغوط السياسية قصيرة الأجل، بما يخدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي على المدى الطويل.

في جوهرها، تعني استقلالية البنك المركزي قدرة المؤسسة المسؤولة عن إدارة العملة والسياسة النقدية في الدولة – أي البنك المركزي – على اتخاذ القرارات وتنفيذها بجرية تامة، دون توجيه أو تدخل غير مبرر من الحكومة أو أي جهة سياسية أخرى. هذه الاستقلالية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية تعتبر حيوية لرفاهية المجتمع.

المبحث الاول : مفهوم استقلالية البنك المركزي :

استقلالية البنك المركزي هي مبدأ أساسي في الحوكمة الاقتصادية الحديثة، يشير إلى قدرة البنك المركزي على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية بشكل مستقل عن أي تدخل أو تأثير غير ضروري من الحكومة أو أي جهة سياسية أخرى.

المطلب الاول : تعريف الاستقلالية :

في هذا المطلب سنتطرق الى مفهوم استقلالية البنك المركزي في ما يلي :

تعد استقلالية البنك المركزي إحدى الركائز الأساسية لضمان استقرار الأسعار وحماية الاقتصاد من الضغوط السياسية قصيرة الأجل. فعندما يتمتع البنك المركزي بحرية اتخاذ القرار بعيداً عن التأثيرات الحكومية، يكون قادراً على تطبيق سياسات نقدية تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم. حيث عرّف ميلتون فريدمان¹ استقلالية البنك المركزي بأنها القدرة على تحديد المعروض النقدي دون تدخل حكومي، مؤكداً أن أي تدخل سياسي قد يؤدي إلى دورات تضخمية غير مرغوبة. وأضاف كينيث روجوف² أن هذه الاستقلالية تسمح للبنك المركزي بالتركيز على السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي دون تأثير من السلطات السياسية. وفي هذا السياق، أشار ستانلي فيشر إلى أن استقلالية البنك المركزي تعني حرية البنك في تحديد أهدافه وأدواته النقدية دون تدخل مباشر من الحكومة، مع وجود درجة من المساءلة والشفافية لضمان توافق سياساته مع المصالح العامة³

أما البنك الدولي فقد عرّف استقلالية البنك المركزي على أنها القدرة على تنفيذ سياسات نقدية مستقلة تستند إلى معايير اقتصادية بحتة، بعيداً عن الضغوط السياسية قصيرة الأجل التي قد تؤثر على استقرار الأسواق

¹ Friedman, M., The Role of Monetary Policy, 1968, p. 5, American Economic Review.

² Rogoff, K., The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Monetary Target, 1985, p. 12, The Quarterly Journal of Economics.

³ Fischer, S. (1995). Modern Central Banking. p. 12, The Future of Central Banking: The Tercentenary Symposium of the Bank of England, Cambridge University Press.

المالية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن استقلالية البنك المركزي ليست مجرد خيار إداري، بل هي عنصر حاسم في ضمان مصداقية السياسات النقدية وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني.⁴

المطلب الثاني: أبعاد استقلالية البنك المركزي

تُعرف أبعاد استقلالية البنك المركزي بأنها الجوانب المختلفة التي تُقاس بها درجة حرية البنك المركزي في اتخاذ وتنفيذ قراراته المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية دون تدخل أو تأثير غير ضروري من الحكومة أو أي جهة سياسية أخرى و تتمثل الأبعاد في مايلي :

1: الاستقلالية القانونية

تعد الاستقلالية القانونية من أهم ركائز استقلالية البنك المركزي، حيث تضمن القوانين والتشريعات أن يكون للبنك المركزي صلاحيات مستقلة في اتخاذ القرارات النقدية دون تدخل سياسي مباشر. هذه الاستقلالية تمنع الجهات الحكومية من التأثير على توجهات البنك المركزي، مما يسمح له بتنفيذ سياساته النقدية بشكل فعال ومستقل عن الضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على استقرار الاقتصاد.

تتحقق هذه الاستقلالية وفقاً لمؤشر⁵، مثل منع الحكومة من إقالة محافظ البنك المركزي قبل انتهاء فترته القانونية، وهو ما يعزز استقراره المؤسسي ويمنع أي تدخل سياسي في سياساته. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد أهداف البنك المركزي بشكل مستقل، كاستقرار الأسعار، دون أن تخضع هذه الأهداف لتوجيه سياسي قد يعطل عمله. كما تُمنع الحكومات من تمويل عجزها المالي من خلال البنك المركزي، مما يجعله بعيداً عن أي ضغوط مالية قد تؤثر على قراراته.

⁴ World Bank (1998). Central Bank Independence: Concepts and Measurements, p. 45, World Development Report.

⁵ Cukierman, A., Central Bank Strategy, Credibility, and Independence: Theory and Evidence, 1992, p. 88, MIT Press.

يعد البنك المركزي الأوروبي مثالاً بارزاً على الاستقلالية القانونية، حيث ينص القانون على عدم إمكانية أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي التدخل في قراراته النقدية، مما يعزز استقرار السياسات النقدية داخل منطقة اليورو. كذلك، يتمتع البنك الفيدرالي الأمريكي بصلاحيات قانونية تمنحه استقلالية تامة في إدارة السياسة النقدية، رغم خضوعه للمساءلة أمام الكونغرس الأمريكي.⁶

2: الاستقلالية المالية

تمثل الاستقلالية المالية قدرة البنك المركزي على تمويل عملياته الذاتية دون الحاجة إلى موارد الحكومة، مما يوفر له مرونة أكبر في تنفيذ سياساته النقدية بعيداً عن أي تأثير مالي من قبل الدولة. عندما يتمتع البنك المركزي باستقلال مالي، فإنه يكون قادراً على التركيز على تحقيق أهدافه الاقتصادية، مثل استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم، دون الخضوع لضغوط مالية قد تفرضها الحكومة لأغراض سياسية أو تمويلية.⁷

تتحقق الاستقلالية المالية من خلال امتلاك البنك المركزي مصادر تمويل ذاتية، مثل العائدات الناتجة عن إدارة الاحتياطات النقدية والفوائد على القروض والاستثمارات، مما يضمن استمراره دون الحاجة إلى دعم حكومي. كما يساهم تجنب الاعتماد على الميزانية العامة للدولة في تعزيز استقلالية قراراته المالية، حيث لا يمكن للحكومة فرض تحويل أرباح البنك المركزي إلى الخزينة العامة دون وجود ضوابط قانونية تنظم هذه العملية.

يعد بنك إنجلترا مثالاً على الاستقلالية المالية، حيث يعتمد على أرباحه من العمليات المالية والاستثمارات، مما يعزز من استقلالية قراراته النقدية. أما البنك المركزي السويدي، فهو لا يعتمد على موارد الحكومة في تمويل عملياته، بل يحتفظ بعوائد مالية كافية لتنفيذ سياساته النقدية بحرية، مما يجعله نموذجاً في الاستقلالية المالية.

⁶ Powell, J. H., Central Bank Independence and the Mandate, 2023, p. 19, Federal Reserve Report.

⁷ European Central Bank (ECB), Central Bank Independence and Economic Performance, 2010, p. 37, ECB Report.

3: الاستقلالية التشغيلية

تشير الاستقلالية التشغيلية إلى قدرة البنك المركزي على التحكم في أدوات السياسة النقدية، مثل تحديد أسعار الفائدة، إدارة المعروض النقدي، وضبط الاحتياطات النقدية، دون الحاجة إلى موافقة السلطة التنفيذية أو الحكومة. هذه الاستقلالية تتيح للبنك المركزي اتخاذ قرارات مبنية على أسس اقتصادية بحتة، بعيدًا عن أي تأثير سياسي قد يضر بالاقتصاد الوطني.⁸

يمكن تحقيق الاستقلالية التشغيلية عندما يكون للبنك المركزي القدرة على تحديد أسعار الفائدة وفقًا للظروف الاقتصادية السائدة، دون الحاجة إلى موافقة الحكومة، مما يسمح له بإدارة التضخم والاستقرار النقدي بشكل فعال. كما أن إدارة المعروض النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة، مثل شراء وبيع السندات الحكومية، يجب أن تتم وفقًا للاعتبارات الاقتصادية وليس لأغراض تمويلية للحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون للبنك المركزي الحرية في تحديد نسبة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، بناءً على معايير نقدية مدروسة، وليس وفقًا لأولويات سياسية قد تؤثر على استقرار النظام المالي.

يعد البنك المركزي الياباني نموذجًا للاستقلالية التشغيلية، حيث يحدد سياساته النقدية بناءً على تحليل اقتصادي مستقل، بعيدًا عن أي تدخل حكومي مباشر. من جهة أخرى، يتمتع البنك المركزي الكندي بحرية اتخاذ القرارات النقدية، مثل تحديد معدلات الفائدة، مما يمنحه قدرة أكبر على التحكم في التضخم وضمان استقرار الاقتصاد الوطني.⁹

⁸ Goodhart, C., The Central Bank and the Financial System, 2003, p. 127, MIT Press.

⁹ Cukierman, A., Central Bank Strategy, Credibility, and Independence: Theory and Evidence, 1992.

جدول 1: أنواع استقلالية البنك المركزي¹⁰

الاستقلالية القانونية	تعني أن القوانين تمنح البنك المركزي صلاحيات مستقلة في اتخاذ قراراته دون تدخل سياسي مباشر.
الاستقلالية المالية	قدرة البنك المركزي على تمويل عملياته الذاتية دون الاعتماد على الميزانية الحكومية.
الاستقلالية التشغيلية	حرية البنك المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة وعمليات السوق.
الاستقلالية المؤسسية	تتعلق بالهيكل التنظيمية التي تحمي البنك من التأثير السياسي وتضمن استمرارية قراراته.
الاستقلالية الشخصية	تعني أن تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء المجلس يتم بطريقة تقلل من التدخل السياسي.

مصدر الجدول : بن باحان, محمد , الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة, دراسة حالة الجزائر, 2012, جامعة الجزائر

هاته الأنواع من الاستقلالية تساعد في تحليل وتقييم مدى قدرة البنك المركزي على أداء مهامه بفعالية. غالبًا ما تستخدم المؤشرات لقياس درجة الاستقلالية في كل بُعد، مما يسمح بإجراء مقارنات بين البنوك المركزية المختلفة وعبر الزمن.

¹⁰بن باحان, محمد , الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة, دراسة حالة الجزائر, 2012, جامعة الجزائر

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الاستقلالية

توجد العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة استقلالية البنك المركزي، سواء كانت تستند إلى النصوص القانونية أو إلى الممارسات الفعلية يمكن تجميع هذه المؤشرات تحت الأبعاد الرئيسية للاستقلالية التي تم ذكرها سابقاً. و نذكر مؤشرات قياس الاستقلالية الآتية :

1 مدى تدخل الحكومة في تعيين محافظ البنك المركزي

تُعد طريقة تعيين محافظ البنك المركزي مؤشراً رئيسياً على مدى استقلاليته، حيث تعكس درجة تأثير الحكومة على قراراته النقدية. كلما قلّ تدخل الحكومة في تعيين أو إقالة المحافظ، زادت استقلالية البنك المركزي في تنفيذ سياساته. تحقيق الاستقلالية القانونية يتطلب وجود قوانين تمنع إقالة المحافظ قبل انتهاء فترته القانونية، إلا في حالات استثنائية مبررة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعيين المحافظ من خلال لجنة مستقلة أو البرلمان، بدلاً من قرار منفرد من رئيس الدولة أو الحكومة، يعزز من استقلالية المؤسسة النقدية. على سبيل المثال، يتم تعيين رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي من قبل الرئيس، لكن القرار النهائي يحتاج إلى موافقة الكونغرس، مما يحدّ من تدخل السلطة التنفيذية. وفي المقابل، فإن البنوك المركزية التي تخضع قيادتها لتدخلات حكومية مباشرة، تفقد استقلاليته وتصبح عرضة لضغوط سياسية تؤثر على قراراتها النقدية¹¹.

2: قدرة البنك المركزي على تحديد أسعار الفائدة بشكل مستقل

يمثل تحديد أسعار الفائدة واحدة من أهم أدوات السياسة النقدية، والتي تعتمد عليها البنوك المركزية في التحكم في معدلات التضخم، تحفيز الاستثمار، أو ضبط العرض النقدي في السوق. عندما يتمتع البنك المركزي بالحرية الكاملة في رفع أو خفض أسعار الفائدة بناءً على معطيات اقتصادية بحتة، فإن ذلك يعكس درجة عالية من الاستقلالية. وعلى العكس، فإن تدخل الحكومة في تحديد أسعار الفائدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، يحد

¹¹ محمد عبد المطلب الهجين. (2015). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

من فعالية البنك المركزي في تحقيق أهدافه النقدية. على سبيل المثال، يتمتع بنك إنجلترا بجزية كاملة في تحديد معدلات الفائدة وفقًا للأوضاع الاقتصادية، مما يجعله أحد أكثر البنوك المركزية استقلالية. أما في بعض الدول، مثل تركيا، فقد واجه البنك المركزي ضغوطًا حكومية مستمرة لخفض أسعار الفائدة لدعم النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع الاستقرار المالي وزيادة معدلات التضخم.

3: مدى التزام البنك المركزي بتحقيق استقرار الأسعار كمهمة رئيسية

يُعتبر استقرار الأسعار الهدف الأساسي لأي بنك مركزي مستقل، حيث يُحدد مدى تركيزه على ضبط معدلات التضخم وحماية الاقتصاد من التقلبات الحادة. البنوك المركزية التي تضع استقرار الأسعار كأولوية رئيسية تتمتع باستقلالية أكبر، بينما تلك التي تُجبر على تمويل العجز الحكومي أو دعم أهداف سياسية قد تفقد فعاليتها النقدية. يبرز البنك المركزي الأوروبي كمثال واضح على ذلك، حيث يلتزم تمامًا بتحقيق استقرار الأسعار في منطقة اليورو، ولا يُسمح له بتمويل الحكومات الأعضاء، مما يجعله نموذجًا للاستقلالية النقدية. في المقابل، فإن البنوك المركزية التي تُجبر على تمويل الديون الحكومية أو طباعة الأموال لدعم السياسات الاقتصادية قصيرة المدى، تكون عرضة لمخاطر فقدان السيطرة على معدلات التضخم، مما ينعكس سلبيًا على الاقتصاد الوطني.

تعتمد استقلالية البنك المركزي على عدة عوامل مترابطة، أبرزها درجة تدخل الحكومة في تعيين قيادته، حريته في تحديد أسعار الفائدة، ومدى التزامه باستقرار الأسعار دون تدخلات سياسية. كلما زادت هذه العوامل، زادت قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه النقدية بفعالية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

4: مؤشر Cukierman لاستقلالية البنك المركزي¹²:

يُعد من أهم المؤشرات الأكاديمية التي طوّرها ألكسندر كوكيرمان لقياس استقلالية البنوك المركزية عبر أربعة أبعاد:

¹² Cukierman, A., Central Bank Strategy, Credibility, and Independence: Theory and Evidence, 1992.

- طريقة تعيين وإقالة المحافظ
- أهداف السياسة النقدية
- قيود تمويل الحكومة
- حرية استخدام الأدوات النقدية

يُمنح كل بُعد درجة من 0 إلى 1، وكلما اقتربت الدرجة من 1 زادت الاستقلالية.

5: مؤشر الجودة المؤسسية" (IQ):

يهدف هذا النموذج إلى تقييم استقلالية البنك المركزي من خلال الجمع بين الاستقلالية القانونية (المحددة في القوانين والتشريعات) والاستقلالية الفعلية (الممارسة العملية على أرض الواقع). يأخذ المؤشر في الاعتبار مدى تقارب أو تباعد الاستقلالية القانونية عن الاستقلالية الفعلية، مع التركيز على العوامل المؤسسية والسياسية التي قد تؤثر على أداء البنك المركزي. (سليمان بودالي، 2021)¹³

بعد تحليل نصوص ومواد قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه خلال الفترة 1990-2017، توصلت الدراسة إلى أن درجة استقلالية بنك الجزائر تُصنّف على أنها "متوسطة نسبياً" وفقاً لمؤشر الجودة المؤسسية. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الاستقلالية السياسية للبنك، مما يعني أن البنك المركزي قد يتأثر بالضغط السياسية في اتخاذ قراراته، وهو ما ينعكس على استقلاليته الفعلية.

¹³ بودالي سليمان، براهيم عبد القادر. (2021). مؤشر الجودة المؤسسية كنموذج جديد لقياس استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.

جدول 2 : مقارنة مؤشرات استقلالية البنوك المركزية

المؤشر	المعايير المستخدمة	نطاق التقييم	ملاحظات إضافية
مؤشر Cukierman	طريقة تعيين المحافظ، أهداف السياسة النقدية، تمويل الحكومة، حرية استخدام الأدوات	من 0 إلى 1 (كلما اقترب من 1 زادت الاستقلالية)	من أقدم وأكثر المؤشرات استخدامًا في الأبحاث
مؤشر الجودة المؤسسية (IQ)	الفجوة بين الاستقلالية القانونية والفعالية، ومدى الالتزام العملي بالقوانين	نطاق نسبي بناءً على تقييم مؤسسي	يركز على الواقع العملي وليس فقط القوانين
مؤشر Dincer & Eichengreen	الاستقلالية القانونية والوظيفية، الشفافية، القدرة على محاسبة الحكومة	مقاييس رقمية مقارنة عبر الزمن والدول	مناسب للدراسات المقارنة والزمنية

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال معلومات سابقة

هذا جدول يلخص خمسة من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس استقلالية البنوك المركزية. كل مؤشر يركز على جوانب مختلفة من الاستقلالية وله منهجيته الخاصة في التقييم من خلال نقاط القوة و الضعف .

المبحث الثاني : دور الاستقلالية في تحسين فعالية السياسة النقدية

تلعب استقلالية البنك المركزي دورًا حاسمًا في تعزيز فعالية السياسة النقدية، حيث تُمكنه من اتخاذ قرارات نقدية مبنية على اعتبارات اقتصادية بحتة، بعيدًا عن الضغوط السياسية أو المصالح قصيرة المدى للحكومات. عندما يكون البنك المركزي مستقلاً، فإنه يستطيع تنفيذ سياسات نقدية أكثر استدامة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار، ضبط معدلات التضخم، وتعزيز النمو الاقتصادي بطريقة متوازنة.

المطلب الاول: اثر تحسين فعالية السياسة النقدية

تحسين فعالية السياسة النقدية يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من الآثار الإيجابية على الاقتصاد. من أهم هذه

الآثار:

1. ضمان استقرار الأسعار والتحكم في التضخم

يُعتبر استقرار الأسعار أحد الأهداف الأساسية لأي بنك مركزي مستقل، حيث يتيح له ذلك تطبيق سياسات نقدية تتماشى مع المؤشرات الاقتصادية الحقيقية، بدلاً من الاستجابة لضغوط سياسية قد تدفعه إلى اتخاذ قرارات غير مستدامة. فعلى سبيل المثال، إذا خضع البنك المركزي لضغوط حكومية لتوسيع العروض النقدي بشكل غير مدروس من أجل تمويل عجز الميزانية، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما يُضعف القوة الشرائية للمواطنين ويضر بالاقتصاد على المدى الطويل.¹⁴

أما في الدول التي يتمتع فيها البنك المركزي باستقلالية قوية، مثل ألمانيا، فإن التركيز على استقرار الأسعار يكون أولوية، مما يحمي الاقتصاد من تقلبات حادة في معدلات التضخم.

2. تعزيز الثقة في النظام المالي والاقتصادي

عندما يكون البنك المركزي مستقلاً، تزداد ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في السياسات الاقتصادية للدولة، مما يعزز من جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية. المستثمرون يفضلون بيئات اقتصادية مستقرة يمكنهم فيها توقع تطورات الأسواق بناءً على قرارات نقدية منطقية وليست خاضعة للتقلبات السياسية. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يتمتع البنك الفيدرالي الأمريكي باستقلالية كبيرة، مما يجعله قادراً على اتخاذ قرارات مستقلة

¹⁴ Alesina, A. & Summers, L. H., Central Bank Independence and Macroeconomic Performance: Some Comparative Evidence, 1993, p. 151, Journal of Money, Credit and Banking.

بشأن أسعار الفائدة بناءً على البيانات الاقتصادية، مما يزيد من ثقة الأسواق المالية في قراراته. (Mishkin، 2007)

3. منع استخدام السياسة النقدية لأغراض سياسية قصيرة المدى

في العديد من الدول التي لا يتمتع فيها البنك المركزي بالاستقلالية، تتدخل الحكومات لاستخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق أهداف سياسية قصيرة الأجل، مثل تحفيز النمو الاقتصادي بشكل مصطنع قبل الانتخابات عبر تخفيض أسعار الفائدة أو طباعة المزيد من النقود. يؤدي ذلك عادةً إلى آثار سلبية طويلة الأمد، مثل التضخم المرتفع أو عدم استقرار الأسواق المالية.¹⁵ الاستقلالية النقدية تحمي البنك المركزي من هذه الضغوط، مما يسمح له باتخاذ قرارات متوازنة تتماشى مع الأهداف الاقتصادية بعيدة المدى، بدلاً من الاستجابة للمصالح السياسية قصيرة الأمد

4. تحسين استجابة السياسة النقدية للصدمات الاقتصادية

عندما يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية، يكون قادرًا على الاستجابة بفعالية للصدمات الاقتصادية المفاجئة، مثل الأزمات المالية أو التقلبات في أسعار السلع العالمية، دون انتظار موافقة الحكومة أو البرلمان. على سبيل المثال، خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، كان البنك الفيدرالي الأمريكي قادرًا على اتخاذ إجراءات سريعة لدعم الاقتصاد الأمريكي عبر خفض أسعار الفائدة وإطلاق برامج التيسير الكمي، مما ساهم في استقرار الأسواق. لو لم يكن البنك المركزي مستقلاً، لربما تأخرت هذه القرارات أو خضعت للاعتبارات السياسية، مما كان سيؤدي من حدة الأزمة.

المطلب الثاني: اثر تحسين فعالية السياسة النقدية

¹⁵ Drazen, A., Political Economy in Macroeconomics, 2000, p. 174, Princeton University Press.

تحسين فعالية السياسة النقدية يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات إيجابية واسعة النطاق على الاقتصاد، ويمكن

تلخيص أهم هذه الآثار فيما يلي:

1. تعزيز مصداقية السياسة النقدية

عندما يكون البنك المركزي مستقلاً، يكون لديه القدرة على وضع أهداف نقدية واضحة والالتزام بها دون تدخلات خارجية، مما يعزز من مصداقيته لدى الأسواق والمواطنين. فعلى سبيل المثال، إذا أعلن البنك المركزي عن استهدافه معدل تضخم معين، فإن استقلاليته تضمن التزامه بهذه الأهداف دون تغييرها وفقاً للأجندات السياسية. هذا الأمر يساهم في استقرار التوقعات الاقتصادية، مما يساعد الشركات والمستثمرين على التخطيط بشكل أفضل واتخاذ قرارات استثمارية مبنية على أسس واضحة.

2. الحد من التدخل السياسي وتأثيره على الاستقرار المالي

يُعد الحد من التدخل السياسي في عمل البنك المركزي عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار المالي، حيث يتيح له اتخاذ قرارات نقدية مبنية على أسس علمية وبيانات اقتصادية دون تأثير الأجندات السياسية قصيرة الأجل. فحين يكون البنك المركزي مستقلاً، يمكنه تنفيذ سياسات نقدية تتسم بالكفاءة والحياد، مما يُعزز استقرار النظام المالي ويقلل من احتمالية حدوث أزمات اقتصادية نتيجة للقرارات غير المدروسة التي قد تتخذها الحكومات لتحقيق مكاسب سياسية مؤقتة.¹⁶

3. تأثير التدخل السياسي على السياسات النقدية

عندما تتدخل الحكومات في قرارات البنك المركزي، غالباً ما تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية مثل زيادة الإنفاق العام قبل الانتخابات أو خفض أسعار الفائدة لدفع عجلة النمو الاقتصادي على المدى القصير. ورغم أن

¹⁶ محمد عبد الله، الاستقلالية المالية للبنوك المركزية في الدول النامية، 2021، ص. 38، دار الكتب الاقتصادية.

هذه الإجراءات قد تبدو مفيدة في الأجل القريب، فإنها تؤدي غالبًا إلى ارتفاع التضخم، تراجع قيمة العملة، وزيادة الدين العام، مما يُعزّض الاقتصاد لمخاطر طويلة الأمد، على سبيل المثال، في بعض الدول النامية التي تخضع فيها البنوك المركزية لتأثير الحكومات، يتم استخدام السياسة النقدية لطباعة الأموال من أجل تمويل العجز الحكومي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار الاقتصاد.

4. تعزيز الاستقرار المالي عبر استقلالية البنك المركزي

يساهم استقلال البنك المركزي في الحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق استقرار مالي مستدام. فعندما يكون البنك المركزي قادرًا على اتخاذ قراراته دون تدخل سياسي، يمكنه ضبط معدلات التضخم، تحقيق استقرار العملة، وضمان استقرار القطاع المصرفي. على سبيل المثال، يعد البنك المركزي الأوروبي نموذجًا للاستقلالية القوية، حيث يُمنع قانونيًا من تمويل العجز الحكومي لدول الاتحاد الأوروبي، مما ساعد في الحفاظ على استقرار اليورو وتجنب السياسات المالية التوسعية غير المستدامة

المبحث الثالث: دور الاستقلالية في منع الأزمات المالية

تؤدي الاستقلالية النقدية إلى تجنب الأزمات المالية الناتجة عن السياسات الاقتصادية غير المدروسة. فالبنوك المركزية المستقلة قادرة على اتخاذ إجراءات احترازية مثل تشديد السياسات النقدية عندما يكون هناك خطر من حدوث فقاعة اقتصادية، بدلًا من التهاون استجابةً للضغوط السياسية. على سبيل المثال، ساهم استقلال الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الحد من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية حيث تمكّن من تنفيذ سياسات نقدية توسعية لإنقاذ الأسواق دون الحاجة إلى إذن مسبق من الحكومة .

العلاقة بين التدخل السياسي وعدم الاستقرار المالي

أظهرت العديد من الدراسات أن الدول التي تتدخل حكوماتها بشكل مباشر في سياسات البنوك المركزية تعاني من معدلات تضخم مرتفعة وتقلبات مالية متكررة. على سبيل المثال، في الأرجنتين، أدى التدخل السياسي في قرارات البنك المركزي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية وزيادة الدولار، مما تسبب في أزمات اقتصادية متكررة. وعلى النقيض، فإن الدول التي تتمتع فيها البنوك المركزية باستقلالية مثل ألمانيا وسويسرا، تمكنت من الحفاظ على استقرار مالي قوي حتى خلال الأزمات العالمية¹⁷.

المطلب الاول :البنك المركزي الأوروبي:

يتمتع البنك المركزي الأوروبي بدرجة عالية من الاستقلالية، وهي محمية بموجب القانون الأوروبي. هذه الاستقلالية ضرورية لضمان قدرة البنك على اتخاذ القرارات النقدية بناءً على تقييم اقتصادي موضوعي، بعيداً عن الضغوط السياسية قصيرة الأجل و تتمثل في :

1:الاستقلالية القانونية والمؤسسية

يُعد البنك المركزي الأوروبي من أكثر البنوك المركزية استقلالية في العالم، حيث نصت معاهدة ماستريخت (1992) على عدم جواز تدخل الحكومات الوطنية في قراراته. كما يُحظر عليه تمويل الحكومات الأعضاء في منطقة اليورو، ويُعتبر استقرار الأسعار هدفه الأساسي.

2:تأثير الاستقلالية على الاقتصاد الأوروبي

- أدى إلى تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة داخل منطقة اليورو.
- لم يتعرض لضغوط سياسية من الحكومات الأوروبية، مما عزز الثقة في سياسته النقدية.

¹⁷ عادل مصطفى، "البنك المركزي والاستقرار المالي في الاقتصادات المتقدمة والنامية"، 2022، ص. 98، دار المستقبل للنشر.

- خلال أزمة الديون الأوروبية (2010-2012)، تمكن البنك من دعم استقرار اليورو من خلال سياسات

نقدية حذرة، رغم الضغوط السياسية من الدول المتعثرة اقتصادياً.

المطلب الثاني: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

يعتبر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي البنك المركزي للولايات المتحدة، وهو يلعب دوراً حيوياً في إدارة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي في أكبر اقتصاد في العالم. يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية لضمان اتخاذ القرارات بناءً على أسس اقتصادية موضوعية.

1: الاستقلالية القانونية والتشغيلية

يتمتع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي باستقلالية واسعة، حيث لا يحتاج إلى موافقة الحكومة على قراراته المتعلقة بأسعار الفائدة أو المعروض النقدي، لكنه يخضع للمساءلة أمام الكونغرس الأمريكي.

2: تأثير الاستقلالية على الاقتصاد الأمريكي

- تمكن الاحتياطي الفيدرالي من التعامل بمرونة مع الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أطلق سياسات نقدية توسعية دون تدخل مباشر من الحكومة.
- أسهمت سياساته المستقلة في استقرار التضخم وأسعار الفائدة على المدى الطويل.
- رغم الاستقلالية، يواجه أحياناً ضغوطاً سياسية، خاصة خلال الانتخابات الرئاسية.

المطلب الثالث: بنك إنجلترا

تشير التقارير إلى أن بنك إنجلترا قام بتخفيض سعر الفائدة إلى 4.25% وسط انقسام داخلي في لجنة السياسة النقدية، مع توقعات بمزيد من التيسير النقدي الحذر في المستقبل مع مراقبة التضخم والأوضاع الاقتصادية العالمية

وتتمثل الاستقلالية لبنك إنجلترا في :

1: الاستقلالية القانونية والمالية

حصل بنك إنجلترا على استقلاله القانوني في عام 1997، حيث مُنح صلاحية تحديد أسعار الفائدة دون تدخل الحكومة البريطانية، مع التركيز على تحقيق استقرار الأسعار.

2: تأثير الاستقلالية على الاقتصاد البريطاني

- أدى إلى انخفاض معدلات التضخم خلال العقدين الماضيين.
- عزز ثقة الأسواق المالية في السياسة النقدية البريطانية.
- خلال أزمة "بريكست"، تمكن البنك من اتخاذ تدابير نقدية استباقية لدعم الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه استقلالية البنك المركزي العلاقة بين الشفافية و الاستقلالية

رغم أهمية استقلالية البنك المركزي في ضمان استقرار السياسة النقدية والحد من التضخم، إلا أنها تواجه عدة تحديات تؤثر على فعاليتها. تشمل هذه التحديات الأزمات الاقتصادية، الضغوط السياسية والمالية، والعلاقة بين الاستقلالية والشفافية.

المطلب الاول :التحديات التي تواجه استقلالية البنك المركزي

تواجه البنوك المركزية حول العالم، بما فيها بنك الجزائر، مجموعة متنوعة من التحديات التي يمكن أن تهدد استقلاليتها وتقوض قدرتها على تحقيق أهدافها النقدية والاقتصادية بكفاءة. يمكن تصنيف هذه التحديات إلى مايلي :

1:الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الاستقلالية

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة الضغوط على البنوك المركزية، مما قد يجد من استقلاليتها نتيجة تدخل الحكومات لمحاولة السيطرة على الاقتصاد.

2: تزايد التدخل الحكومي في السياسة النقدية

عند حدوث أزمة اقتصادية، مثل الركود أو التضخم المفرط، تضغط الحكومات على البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات تخدم مصالحها، مثل خفض أسعار الفائدة أو طباعة النقود لتمويل العجز. خلال أزمة الديون السيادية في أوروبا (2010-2012)، تعرض البنك المركزي الأوروبي لضغوط لشراء السندات الحكومية للدول المتعثرة، مما أثار جدلاً حول مدى استقلاليته¹⁸.

3: فقدان الثقة في سياسات البنك المركزي

عندما تفشل سياسات البنك المركزي في معالجة الأزمات بفعالية، قد تفقد الأسواق والحكومات الثقة في قراراته، مما يؤدي إلى تآكل استقلاليته تدريجيًا. في تركيا، أدى التدخل الحكومي في قرارات البنك المركزي المتعلقة بأسعار الفائدة إلى فقدان المستثمرين الثقة، مما زاد من أزمة العملة والتضخم.

4: الضغوط السياسية والمالية

أ. تعيين مسؤولي البنك المركزي وتأثير السياسة

في بعض الدول، يكون تعيين محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارته تحت تأثير مباشر من الحكومة، مما قد يؤثر على استقلالية قراراته. في الأرجنتين، شهد البنك المركزي عدة تغييرات في قيادته نتيجة ضغوط سياسية تهدف إلى توجيه السياسة النقدية لخدمة الأجندة الحكومية.

ب. استخدام البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة

¹⁸ De Grauwe, P., The Governance of a Fragile Eurozone, 2012, p. 58, CEPR Press.

في بعض الدول، تلجأ الحكومات إلى البنك المركزي لتمويل العجز بدلاً من الاعتماد على الاقتراض من الأسواق المالية، مما يؤدي إلى طباعة النقود وزيادة التضخم. في فنزويلا، أدى استخدام البنك المركزي لتمويل الإنفاق الحكومي إلى تضخم مفرط وأهتار العملة.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستقلالية والشفافية

تعتبر الشفافية أداة قوية لدعم وتعزيز استقلالية البنك المركزي. من خلال بناء المصداقية والمساءلة وتوضيح الأهداف وتوفير المعلومات، تساعد الشفافية في خلق بيئة سياسية واقتصادية أكثر ملاءمة لعمل البنك المركزي بشكل مستقل وفعال لتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية ونعرض أهمية و ضعف الشفافية في ما يلي :

أ. أهمية الشفافية في الحفاظ على استقلالية البنك المركزي

كلما زادت شفافية البنك المركزي في شرح قراراته النقدية وأهدافه، زادت قدرته على الحفاظ على استقلاليته أمام الضغوط السياسية. الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يعقد اجتماعات علنية وينشر محاضر اجتماعاته، مما يعزز من استقلاليته من خلال كسب ثقة الأسواق.

- **الشفافية تدعم الاستقلالية:** عندما يكون البنك المركزي شفافاً بشأن أهدافه وقراراته، يصبح الجمهور أكثر فهماً وتقبلاً لاستقلاليته، مما يقلل من احتمالية التدخل السياسي.
- **الاستقلالية تتطلب الشفافية:** لكي تكون الاستقلالية مقبولة في نظام ديمقراطي، يجب أن يكون البنك المركزي مسؤولاً أمام الجمهور. توفر الشفافية الآلية الرئيسية لهذه المساءلة.
- **الشفافية تعزز فعالية السياسة النقدية المستقلة:** من خلال التواصل الواضح، يمكن للبنك المركزي توجيه توقعات السوق وتعزيز تأثير أدوات السياسة النقدية.

ب. ضعف الشفافية وتأثيره على استقلالية البنك المركزي

عندما يفتقر البنك المركزي للوضوح في قراراته، يصبح أكثر عرضة للتأثيرات السياسية، حيث يصعب على الجمهور والمستثمرين تقييم مدى استقلاليته. في بعض الدول النامية، لا يتم نشر قرارات السياسة النقدية بوضوح، مما يفتح المجال أمام التدخل الحكومي غير المباشر.

• زيادة احتمالية التدخل السياسي:

عندما لا يفهم الجمهور والسياسيون بشكل واضح كيف يتخذ البنك المركزي قراراته وما هي الأهداف التي يسعى لتحقيقها، يصبحون أكثر عرضة للشك في دوافعه وقد يرون أن هناك حاجة لتدخل سياسي "لتصحيح" مسار السياسة النقدية.

ضعف الشفافية يخلق فراغًا معلوماتيًا يمكن أن يملأه السياسيون بتفسيراتهم الخاصة أو انتقاداتهم، مما يزيد الضغط على البنك المركزي ويقلل من استقلاليته الفعلية.

• صعوبة مساءلة البنك المركزي:

الشفافية هي أساس المساءلة. عندما لا يفصح البنك المركزي عن معلومات كافية حول أدائه ومدى تحقيقه لأهدافه، يصبح من الصعب على الجمهور والبرلمان تقييم فعاليته ومحاسبته. عدم المساءلة يمكن أن يجعل البنك المركزي أقل حرصًا على مقاومة الضغوط السياسية وقد يجعله أكثر عرضة للتأثيرات غير المبررة.

• تقويض إدارة التوقعات:

التواصل الواضح والشفاف بشأن النوايا المستقبلية للسياسة النقدية (التوجيه المسبق) هو أداة قوية لإدارة توقعات الجمهور والأسواق. ضعف الشفافية في هذا الجانب يجعل من الصعب على البنك توجيه التوقعات بشكل فعال، مما يقلل من تأثير سياسته النقدية وقد يزيد من حالة عدم اليقين في الاقتصاد، وهو ما قد يدعو إلى تدخل سياسي "لتهدئة" الأسواق.

• خلق بيئة حاضنة للشائعات والتكهنات:

عندما يكون البنك المركزي متحفظاً وغير واضح في تواصله، فإن ذلك يخلق بيئة خصبة للشائعات والتكهنات حول قراراته ودوافعه. هذه الشائعات يمكن أن تؤدي إلى تقلبات غير ضرورية في الأسواق المالية وتزيد من الضغط السياسي على البنك.

الفصل الثاني: السياسة النقدية والتضخم

تُمثل السياسة النقدية والتضخم مفهومين مركزيين في علم الاقتصاد الكلي، يرتبطان بعلاقة وثيقة ومؤثرة على صحة واستقرار الاقتصادات الوطنية والعالمية. فالسياسة النقدية هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطات النقدية، وعلى رأسها البنوك المركزية، للتأثير على الأوضاع النقدية والمالية في الاقتصاد، بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الكلية، يأتي في مقدمتها السيطرة على التضخم.

التضخم، ببساطة، هو الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى فترة زمنية معينة. هذا الارتفاع يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، بمعنى أن كل وحدة نقدية تصبح قادرة على شراء كمية أقل من السلع والخدمات مع مرور الوقت. للتضخم أسباب وأنواع متعددة، تتراوح بين زيادة الطلب الكلي بشكل يفوق قدرة العرض، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتوقعات الأفراد والشركات بشأن ارتفاع الأسعار في المستقبل.

المبحث الأول: السياسة النقدية وأدواتها

تُعد السياسة النقدية بمثابة القلب النابض للاقتصاد الكلي، فهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية في الدولة، تسعى السياسة النقدية إلى إدارة عرض النقود والائتمان في الاقتصاد. من خلال التحكم في تكلفة وتوافر الأموال، يمكن للبنك المركزي التأثير على قرارات الإنفاق والاستثمار والادخار للأفراد والشركات، وبالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي العام.

المطلب الأول. تعريف السياسة النقدية وأهدافها.

تُعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية، أسعار الفائدة، والائتمان بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام. وتُعد هذه السياسة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال التحكم في معدلات التضخم، تحقيق النمو الاقتصادي، استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وتقليص معدلات البطالة. وتختلف أدوات السياسة النقدية بين تلك التي تؤثر بشكل مباشر مثل تحديد سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإجمالي، وأخرى غير مباشرة كعمليات السوق المفتوحة¹⁹.

وتهدف السياسة النقدية بشكل رئيسي إلى المحافظة على استقرار الأسعار، والذي يُعد هدفاً مشتركاً بين معظم البنوك المركزية الحديثة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحفيز النمو الاقتصادي في فترات الركود. كما أنها تسعى إلى ضمان استقرار النظام المالي ومنع حدوث الأزمات النقدية. ويُعتبر استقلال البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية شرطاً ضرورياً لضمان فعاليتها، خاصة في الأنظمة التي تعتمد على اقتصاد السوق.

¹⁹ يماس، خليل (1989). السياسة النقدية والنظريات الاقتصادية. الكويت: مطبعة جامعة الكويت.

وقد تناول العديد من الباحثين هذا المفهوم، ومن بينهم زوزعلب بن علي (2004)، الذي أشار إلى أن السياسة النقدية تُشكل حجر الزاوية في توجيه النشاط الاقتصادي، وتُستخدم كأداة للرقابة على التضخم وتنظيم السيولة بما يتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية²⁰.

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية: توسعية وانكماشية.

تنقسم السياسة النقدية إلى نوعين رئيسيين: **السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية**، ويتم اختيار نوع السياسة حسب الوضع الاقتصادي القائم في مايلي :

أ. السياسة التوسعية :

عندما يعاني الاقتصاد من ضعف في النمو أو ركود اقتصادي، حيث يعمل البنك المركزي على زيادة المعروض النقدي وخفض أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض، وزيادة الاستثمار، وتحفيز الاستهلاك، ما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية. وتُعد هذه السياسة ضرورية في حالات ارتفاع البطالة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، كما تم تطبيقها بشكل واسع بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 من قبل العديد من الدول الكبرى.

ب. السياسة الانكماشية :

فُتُستخدم لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة التي تهدد استقرار الأسعار وقيمة العملة الوطنية. في هذه الحالة، يعتمد البنك المركزي على تقليص الكتلة النقدية المتداولة من خلال رفع أسعار الفائدة وزيادة نسبة الاحتياطي الإجباري لدى البنوك التجارية، مما يحد من قدرة البنوك على الإقراض ويقلل من السيولة في السوق. ويشير زوزعلب بن علي (2004) إلى أن السياسة الانكماشية تمثل أداة رئيسية للتحكم في الطلب الكلي عند مستويات مرتفعة قد تؤدي إلى تضخم مفرط، خاصة في اقتصاديات تعاني من ضعف في العرض والإنتاج²¹.

²⁰ وزعلب بن علي (2004). محاضرات في السياسة النقدية والنظريات الاقتصادية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص 87

²¹ زوزعلب بن علي (2004). (محاضرات في السياسة النقدية والنظريات الاقتصادية). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص 102

كما يوضح يحيى موسى (1993) أن التوازن بين هذين النوعين من السياسات يُعد أمرًا حاسمًا للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، مشيرًا إلى أهمية التدخل المدروس والمنسق من طرف السلطات النقدية، خاصة في الاقتصاديات النامية التي قد تعاني من هشاشة في البنية الإنتاجية وعدم فعالية بعض أدوات السياسة النقدية التقليدية²².

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية:

تعتمد السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات التقليدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة في الاقتصاد، والتحكم في المعروض النقدي، وبالتالي في مستويات التضخم والنمو. من أبرز هذه الأدوات تتمثل في مايلي :

أ. سعر الفائدة

الذي يُعد أداة فعالة لتوجيه القرارات الاستثمارية والاستهلاكية؛ فرفع أسعار الفائدة يحدّ من الاقتراض ويكبح التضخم، في حين أن خفضها يحفّز الإنفاق والاستثمار.

ب. نسبة الاحتياطي الإجباري

وهي النسبة التي يُلزم بها البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بها دون استعمالها في الإقراض، حيث يؤدي رفعها إلى تقليص حجم القروض وبالتالي تقليل السيولة، والعكس صحيح²³.

د. عمليات السوق المفتوحة

والتي يقوم من خلالها البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية، مما يؤثر مباشرة على حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق .

²² يحيى موسى مجيد (1993). (الاقتصاد النقدي . دار الفكر، الجزائر).

²³ رازخب، فريدة (2000). (سياسات وتقنيات التسيير المصرفي . ديوان المطبوعات الجامعية).

أما الأدوات غير التقليدية، فقد ظهرت بشكل أكثر وضوحًا بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حين

لم تعد الأدوات التقليدية كافية لتحفيز الاقتصاد. وتشمل هذه الأدوات ما يُعرف بـ :

أ. التيسير الكمي

والذي يتمثل في قيام البنك المركزي بضح كميات كبيرة من الأموال في الاقتصاد من خلال شراء الأصول

المالية طويلة الأجل.

ب. التوجيه المستقبلي

وهو التزام البنك المركزي بالإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة لفترة زمنية معينة لتحفيز التوقعات الإيجابية

لدى المستثمرين، ويُعد اللجوء إلى هذه الأدوات مؤشراً على المرونة في السياسات النقدية وقدرتها على التكيف مع

الأزمات.

المبحث الثاني: التحديات في تطبيق السياسة النقدية

تُعد السياسة النقدية أداة قوية وحيوية لإدارة الاقتصاد الكلي، لكن فعاليتها ليست مضمونة وتواجه في طريق

تطبيقها العديد من التحديات المعقدة والمتداخلة. هذه التحديات تنبع من طبيعة الاقتصاد الديناميكية وغير

المؤكدة، وردود أفعال الأفراد والشركات التي يصعب التنبؤ بها بدقة، بالإضافة إلى القيود الهيكلية والمؤسسية التي قد

تعيق تأثير أدوات البنك المركزي.

المطلب الأول: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

تعد السياسة النقدية والسياسة المالية من الأدوات الأساسية التي يستخدمها صانعو السياسات لتحقيق

الاستقرار الاقتصادي، ويتطلب التنسيق بينهما تحقيق الأهداف الاقتصادية مثل النمو المستدام، مكافحة التضخم،

وتحقيق الاستقرار المالي. على الرغم من أن كل منهما يعالج جوانب مختلفة من الاقتصاد، إلا أن لهما تأثيراً متبادلاً

ويجب تنسيقهما لضمان الفعالية لدينا في مايلي :

1: السياسة النقدية تركز على إدارة المعروض النقدي وأسعار الفائدة بهدف تحقيق استقرار الأسعار

(التضخم) والنمو الاقتصادي المستدام. وفقاً لتقرير البنك المركزي الأوروبي (2019)، يتم التحكم في التضخم من خلال تعديل أسعار الفائدة عبر أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري. على سبيل المثال، عندما كان التضخم في منطقة اليورو مرتفعاً في بداية عام 2011، قرر البنك المركزي الأوروبي رفع سعر الفائدة إلى 1.5% بهدف كبح التضخم المتزايد. يُظهر هذا كيف يمكن للسياسة النقدية التأثير على الإنفاق والاستثمار من خلال تعديل تكلفة الاقتراض.

2: السياسة المالية تتعلق باستخدام الحكومة لأدوات مثل الضرائب والنفقات العامة لتحقيق أهداف

اقتصادية معينة، مثل زيادة النمو الاقتصادي أو تصحيح اختلالات السوق. تشير بيانات من صندوق النقد الدولي (2020)²⁴ إلى أن معظم الدول تستخدم سياسة مالية توسعية خلال فترات الركود. على سبيل المثال، في الأزمة المالية العالمية 2008، قامت الحكومات في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع الإنفاق العام، ما ساعد في تحفيز الاقتصاد. وفقاً للبيانات، خصصت الولايات المتحدة 787 مليار دولار ضمن حزمة التحفيز الاقتصادي، ما أدى إلى تقليل البطالة وتحقيق نمو اقتصادي تدريجي في السنوات التالية.

الترايط بين السياسة النقدية والسياسة المالية يتضح عندما تعمل السياسات معاً لتحقيق أهداف اقتصادية

مشتركة. في حالة الركود، على سبيل المثال، يمكن أن تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق من خلال السياسة المالية في حين يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة عبر السياسة النقدية لتحفيز الاستهلاك والاستثمار. وفقاً لتقرير بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (2019)، استخدمت الولايات المتحدة هذا التنسيق بعد الأزمة المالية لتجاوز الركود، حيث قدمت الحكومة حوافز ضريبية في حين عمل البنك المركزي على تقليل أسعار الفائدة.

²⁴ International Monetary Fund. (2020). Fiscal Policies in Times of Crisis. IMF Policy Reports.

لكن في بعض الحالات، يمكن أن تتعارض السياسات النقدية والمالية. على سبيل المثال، في فترات التضخم المرتفع، قد تبذل الحكومة جهودًا لزيادة الإنفاق عبر السياسة المالية بينما يسعى البنك المركزي للحد من التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى تباين في الأهداف. وفقًا للبيانات من البنك الدولي (2018)²⁵، في بعض الحالات، مثل أزمة النفط في السبعينيات، تعرضت السياسات المالية والنقدية لمواقف متناقضة أدت إلى تفاقم التضخم.

إذن، التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل متكامل. ويجب أن تكون هناك مرونة في السياسات بحيث تتكيف مع تغيرات الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية.

المطلب الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على السياسة النقدية.

تُعد الأزمات الاقتصادية العالمية من الأحداث التي تفرض تحديات كبيرة على السياسات النقدية في مختلف الدول. تؤدي الأزمات إلى تغييرات كبيرة في الظروف الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة التضخم. وتلعب السياسة النقدية دورًا محوريًا في التعامل مع هذه الأزمات، حيث تستخدم البنوك المركزية أدوات مثل تعديل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة للتحكم في المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. سنتطرق إليها في مايلي :

1: أسعار الفائدة تعد واحدة من الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي للتعامل مع الأزمات. خلال أزمة 2008، قامت العديد من البنوك المركزية، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، بخفض أسعار الفائدة بشكل كبير لتحفيز الاستهلاك والاستثمار. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، قام

²⁵ World Bank. (2018). The Impact of Fiscal and Monetary Policy on Inflation. World Bank Research Papers.

الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة إلى مستوى قريب من الصفر في محاولة لتحفيز الاقتصاد. وفقاً لتقرير البنك الفيدرالي الأمريكي (2010)، أدى هذا التحفيز إلى تحسن تدريجي في النشاط الاقتصادي، رغم استمرار بعض التحديات مثل ارتفاع البطالة.

2: التيسير الكمي هو أداة غير تقليدية أخرى اتبعتها العديد من البنوك المركزية خلال الأزمات الاقتصادية. يتمثل التيسير الكمي في شراء الأصول المالية، مثل السندات الحكومية، من قبل البنك المركزي لزيادة المعروض النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، أطلق بنك إنجلترا برنامج التيسير الكمي في عام 2009، حيث اشترى البنك ما يقرب من 375 مليار جنيه إسترليني من الأصول المالية لتعزيز السيولة في السوق. وفقاً لدراسة أجراها بنك إنجلترا (2013)، ساعد هذا البرنامج في دعم النشاط الاقتصادي، رغم أنه لم يكن كافياً لتجنب الركود بالكامل.

3: التأثير على استقرار الأسواق المالية: قد يؤدي الضغط الناجم عن الأزمات الاقتصادية إلى اضطرابات في الأسواق المالية، حيث تصبح البنوك أقل استعداداً لإقراض الأموال، مما يحد من قدرة الشركات والأفراد على الحصول على الائتمان. في هذه الحالة، تُعد السياسات النقدية التوسعية مثل خفض أسعار الفائدة والتيسير الكمي ضرورية لاستعادة الثقة في النظام المالي. وفقاً لتقرير صادر عن بنك التسويات الدولية (2016)، فإن تدخل البنوك المركزية في هذه الفترات كان حاسماً للحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي²⁶.

4: أزمة كورونا (2020): (على غرار أزمة 2008، فرضت جائحة كورونا تحديات اقتصادية ضخمة على مستوى العالم. لجأت معظم البنوك المركزية إلى تخفيض أسعار الفائدة وزيادة برامج التيسير الكمي لدعم الاقتصاد في مواجهة الركود الكبير. وفقاً للبنك المركزي الأوروبي (2020)، أعلن البنك عن حزمة تحفيزية ضخمة لمساعدة الدول الأعضاء في منطقة اليورو على مواجهة الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. كما قام الاحتياطي الفيدرالي

²⁶ زكريا، ع. (2015). "دور البنوك المركزية في الأزمات الاقتصادية: تحليل تطبيقات دولية". مجلة الاقتصاد العربي، 9(1)، 90-112.

الأمريكي في مارس 2020 بخفض أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر وزيادة التيسير الكمي من أجل ضخ السيولة في النظام المالي.

تُظهر التجارب التاريخية أن الأزمات الاقتصادية العالمية تمثل تحديًا كبيرًا للسياسة النقدية، حيث تكون البنوك المركزية مضطرة إلى استخدام مجموعة واسعة من الأدوات، بما في ذلك خفض أسعار الفائدة والتيسير الكمي، لتخفيف آثار الأزمات على الاقتصاد. ورغم أن هذه السياسات قد تُساهم في استعادة النمو الاقتصادي، إلا أنها قد تؤدي إلى آثار جانبية مثل التضخم أو عدم الاستقرار المالي في المستقبل. لذلك، يحتاج صانعو السياسات إلى التنسيق الدقيق بين أدوات السياسة النقدية والسياسات الأخرى لتحقيق التوازن بين تحفيز الاقتصاد وحماية الاستقرار المالي.

المبحث الثالث: التضخم وعلاقته بالسياسة النقدية

التضخم والسياسة النقدية وجهان لعملة واحدة في الاقتصاد الكلي. التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود. أما السياسة النقدية فهي مجموعة الأدوات والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود والائتمان بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة، وفي مقدمتها استقرار الأسعار (أي الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة).

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه (تضخم الطلب، تضخم العرض).

فهم التضخم و أنواعه المختلفة وأسبابها يساعد البنوك المركزية والحكومات على اتخاذ الإجراءات المناسبة للسيطرة عليه والحفاظ على استقرار الاقتصاد. سنعرض في مايلي :

1: تعريف التضخم :

يقابل مصطلح التضخم الاقتصادي في اللغة الإنجليزية كلمة (Inflation) ؛ والتي تعني حدوث ارتفاع في أسعار السلع والخدمات بشكل عام، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المتداولة، وهذا بدوره يعني تراجع القدرة الشرائية، وبمعنى آخر، أنه ما كان يمكن شراؤه بالارحة بدولار، يحتاج اليوم إلى دولار ونص على سبيل المثال، وعادة

ما يرتبط مصطلح التضخم بنسبة مئوية تشير إلى معدل الارتفاع أو الانخفاض الذي يحدثه، وعليه فإن معدل التضخم الاقتصادي يتتبع مقدار التغير في القدرة الشرائية للعملة المتداولة²⁷

2؛ أنواع التضخم:

أ. **تضخم الطلب:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أعلى من قدرة الاقتصاد على إنتاجها. وبالنظر إلى أن العرض لا يمكنه مواكبة هذا الطلب، تبدأ الأسعار في الارتفاع. يُعتبر التضخم الناتج عن الطلب الزائد عن العرض من الأنواع الأكثر شيوعًا في فترات النمو الاقتصادي المرتفع أو التحسن الاقتصادي، في فترات ازدهار الاقتصاد، عندما يرتفع الدخل الإجمالي للمستهلكين، قد يزيد الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار²⁸.

ب. **تضخم العرض:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع تكاليف الإنتاج مثل الأجور أو أسعار المواد الخام، مما يجبر الشركات على رفع أسعار السلع والخدمات لتغطية تكاليفها المرتفعة. في هذه الحالة، لا يرتبط التضخم بزيادة الطلب، بل بزيادة التكاليف، في حالة زيادة أسعار النفط أو المواد الخام الأخرى، قد تجد الشركات نفسها مضطرة لزيادة أسعار السلع الاستهلاكية لمواكبة تكاليف الإنتاج المرتفعة.

المطلب الثاني: أسباب التضخم : النقدية والاقتصادية.

التضخم هو نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والنقدية التي تؤثر على الاقتصاد. قد يحدث التضخم بسبب الزيادة في العرض النقدي أو نتيجة للضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية. يمكن تقسيم أسباب التضخم إلى قسمين رئيسيين: الأسباب النقدية والأسباب الاقتصادية.

²⁷ "inflation", investopedia, Retrieved 9/5/2024. Edited.

²⁸ كنبلا يكرملا، "تضخم العرض وتضخم الطلب"، مجلة الاقتصاد، 2004.

1: الأسباب النقدية للتضخم:

تعد الأسباب النقدية من أبرز العوامل التي تؤدي إلى التضخم، حيث يرتبط التضخم بزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. حين يزداد حجم النقود بشكل مفرط دون زيادة في حجم الإنتاج، تصبح القيمة الحقيقية للعملة أقل مما يرفع من أسعار السلع والخدمات. وفيما يلي بعض الأسباب النقدية الرئيسية:

أ. زيادة المعروض النقدي : عندما يقرر البنك المركزي زيادة المعروض النقدي من خلال طباعة المزيد من النقود أو عن طريق تخفيض أسعار الفائدة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية في السوق. وهذا يؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يرفع من الأسعار. يُعتبر هذا النوع من التضخم من الأنواع المرتبطة بتوسيع السياسات النقدية.

في العديد من البلدان التي تعاني من التضخم المفرط، مثل زيمبابوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، كان هناك طباعة مفرطة للنقود من قبل البنك المركزي، مما أدى إلى تضخم متسارع²⁹.

ب. خفض أسعار الفائدة : خفض البنك المركزي لأسعار الفائدة يشجع الأفراد والشركات على الاقتراض أكثر، مما يزيد من الطلب على السلع والخدمات. ومع زيادة الطلب، قد ترتفع الأسعار بشكل مستمر، بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة إلى مستويات منخفضة جداً لتحفيز النمو الاقتصادي، وهو ما قد يساهم في زيادة التضخم³⁰.

2 : الأسباب الاقتصادية للتضخم:

²⁹ كنبلا يركوملا، "أسباب التضخم النقدية: دراسة تطبيقية"، مجلة الاقتصاد النقدي، 2003.

³⁰ زوزعلب بن علي، "السياسات النقدية وتأثيرها على التضخم بعد الأزمات الاقتصادية"، دار الفكر الاقتصادي، 2004.

الأسباب الاقتصادية تشمل مجموعة من العوامل المتعلقة بالعرض والطلب داخل الاقتصاد، وتؤثر بشكل

غير مباشر على الأسعار. يمكن تلخيص أهم الأسباب الاقتصادية للتضخم في النقاط التالية:

أ. زيادة الطلب الكلي : يحدث هذا النوع من التضخم عندما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات

في الاقتصاد، سواء بسبب زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الاستهلاك الخاص أو الاستثمار. عندما يتجاوز الطلب

القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ترتفع الأسعار بسبب هذا العجز في العرض. في فترة انتعاش اقتصادي، قد تزداد القدرة

الشرائية للمستهلكين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي، ارتفاع الأسعار³¹.

ب. ارتفاع تكاليف الإنتاج : يُعرف هذا النوع من التضخم بـ "تضخم العرض"، وهو يحدث عندما تزيد

تكاليف الإنتاج، مثل زيادة أسعار المواد الخام أو الأجور. وعندما ترتفع تكاليف الإنتاج، تجد الشركات نفسها

مضطرة لرفع أسعار السلع والخدمات لكي تحافظ على هوامش أرباحها. الزيادة في أسعار النفط قد تؤدي إلى زيادة

تكاليف النقل والإنتاج، مما يرفع من أسعار المنتجات النهائية.

د. التضخم المستورد : يحدث التضخم المستورد عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة بسبب تغييرات في

أسعار الصرف أو بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية. يُعتبر هذا النوع من التضخم شائعًا في البلدان التي تعتمد

بشكل كبير على الاستيراد، إذا ارتفعت أسعار النفط عالميًا، فإن الدول التي تستورد النفط ستواجه ارتفاعًا في تكاليف

الإنتاج، مما ينعكس في زيادة الأسعار³².

³¹ داهن دبع، "تضخم الطلب: دراسة سلوكيات الأسواق في فترات النمو الاقتصادي"، مجلات اقتصادية، 2001.

³² كنبلا يركوملا، "أسباب التضخم الاقتصادية وأثرها على الأسواق الدولية"، 2004.

المطلب الثالث: أثر أدوات السياسة النقدية على التضخم:

أدوات السياسة النقدية هي مجموعة من الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق أهدافه الاقتصادية، مثل استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي. من بين هذه الأدوات، يعد تحديد أسعار الفائدة واحداً من أهم الأدوات المؤثرة في التضخم. تأثير أسعار الفائدة على التضخم يمكن فهمه من خلال العلاقة بين العرض والطلب على النقود، والتي تؤثر بدورها على مستويات الأسعار في الاقتصاد.

1: تأثير أسعار الفائدة على التضخم

أ. رفع أسعار الفائدة: عندما يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة، تصبح تكلفة الاقتراض أعلى بالنسبة للأفراد والشركات. يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على القروض، وبالتالي تقليل الاستهلاك والاستثمار. هذا التراجع في الطلب الكلي يساهم في تقليل الضغط التضخمي على الأسعار. علاوة على ذلك، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة عوائد الادخار، مما يشجع الأفراد على تخصيص مزيد من الأموال للتوفير بدلاً من الإنفاق. في النتيجة، ينخفض الطلب الكلي، مما يساعد في خفض التضخم.

في عام 1980، رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية تجاوزت 20٪ من أجل السيطرة على التضخم المرتفع الذي بلغ أكثر من 14٪. هذا الإجراء ساعد في تقليص التضخم بشكل كبير في السنوات التالية³³

ب. خفض أسعار الفائدة: على العكس، عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة، يصبح الاقتراض أرخص، مما يزيد من قدرة الأفراد والشركات على الاقتراض والاستثمار. هذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد. الزيادة في الطلب قد تتجاوز قدرة العرض على تلبية

³³ كنبلا بيكرملا، "الآثار الاقتصادية لرفع أسعار الفائدة على التضخم"، مجلة الاقتصاد النقدي، 2001.

الاحتياجات، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار. كما أن خفض أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض عوائد الادخار، مما يدفع الأفراد إلى إنفاق المزيد من الأموال، مما يساهم في زيادة التضخم.

بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر لتحفيز النمو الاقتصادي، وهو ما أثار مخاوف من حدوث تضخم على المدى الطويل³⁴. يمكن القول أن أسعار الفائدة تلعب دورًا محوريًا في تحديد مستويات التضخم. من خلال تعديل هذه الأسعار، يمكن للبنك المركزي تحفيز الاقتصاد أو كبحه، وذلك بناءً على الحاجة إلى التحكم في مستويات الأسعار والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

المطلب الرابع: دور الكتلة النقدية في التحكم بالتضخم

تعتبر الكتلة النقدية من العوامل الرئيسية التي تؤثر في التضخم، حيث يشير مفهوم الكتلة النقدية إلى إجمالي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، بما في ذلك النقود النقدية والمبالغ المحتفظ بها في الحسابات المصرفية. يعتبر التحكم في الكتلة النقدية من الأدوات الأساسية للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

1: الزيادة المفرطة في الكتلة النقدية وأثرها على التضخم:

عندما يقوم البنك المركزي بزيادة الكتلة النقدية بشكل مفرط، يحدث توازن غير ملائم بين المعروض النقدي والنمو في الإنتاج. إذا كانت الزيادة في النقود أسرع من زيادة الإنتاج، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يتجاوز قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. هذا النوع من التضخم يُعرف بتضخم الطلب، حيث يتم تحفيز الطلب على السلع دون وجود القدرة الإنتاجية الكافية لتلبية هذا

³⁴ زوزعلب بن علي، "تأثير سياسات الفائدة على التضخم: دراسة مقارنة"، المجلة الدولية للسياسات النقدية، 2004.

الطلب. في الأرجنتين خلال العقدين الماضيين، كانت الزيادة المفرطة في المعروض النقدي أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى التضخم المفرط الذي بلغ مستويات ضخمة، ما جعل الأسعار ترتفع بشكل مستمر³⁵.

2: تقليص الكتلة النقدية ودوره في الحد من التضخم:

من ناحية أخرى، يمكن للبنك المركزي تقليص المعروض النقدي من خلال سياسة تشديد السياسة النقدية. تقليل الكتلة النقدية يعني تقليل السيولة المتاحة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تقليل القدرة على الاقتراض والاستهلاك. هذا يؤثر بشكل مباشر على الطلب الكلي، ويقلل من الضغوط التضخمية على الأسعار. من خلال تقليص الكتلة النقدية، يصبح من الصعب على الأفراد والشركات القيام بالإنفاق الاستثماري والاستهلاكي بنفس الوتيرة السابقة، مما يساعد في كبح التضخم. بعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، تبنت العديد من الدول سياسات تقليص المعروض النقدي للحد من التضخم المرتفع الذي كان ناتجًا عن تسارع نمو الائتمان وعجز الحكومات في كبح جماح التوسع النقدي³⁶.

3: أدوات التحكم في الكتلة النقدية:

استخدام البنك المركزي لأدوات متعددة من أجل التحكم في الكتلة النقدية يشمل:

1. عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء السندات الحكومية لتحقيق التوازن بين المعروض النقدي والمخاطر التضخمية. عندما يشتري البنك المركزي السندات، يزيد المعروض النقدي في السوق، مما يؤدي إلى تقليل الفائدة. في حين أن بيع السندات يؤدي إلى تقليل المعروض النقدي.
2. رفع أو خفض نسبة الاحتياطي الإجمالي: يعتبر رفع نسبة الاحتياطي الإجمالي أحد الأساليب التي تقلل قدرة البنوك التجارية على منح القروض وبالتالي تقلص المعروض النقدي.

³⁵ زوزعلب بن علي، "تأثير الكتلة النقدية على التضخم في الاقتصادات الناشئة"، مجلة الاقتصاد النقدي، 2004.
³⁶ ديجملا، "دور تقليص الكتلة النقدية في التحكم بالتضخم في الاقتصادات النامية"، مجلة الاقتصاد المالي، 2001.

د. التحكم في الائتمان: من خلال فرض سقف على القروض المصرفية، يمكن للبنك المركزي الحد من

الائتمان المفرط الذي قد يؤدي إلى تضخم الأسعار³⁷.

تلعب الكتلة النقدية دورًا بالغ الأهمية في التحكم بالتضخم. من خلال تعديل الكتلة النقدية عبر الأدوات التقليدية مثل عمليات السوق المفتوحة وتعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي، يمكن للبنك المركزي الحفاظ على استقرار الأسعار والتقليل من تأثيرات التضخم. ومع تزايد المعروض النقدي بشكل مفرط، تزداد الضغوط التضخمية، في حين أن تقليصه يساعد في تخفيف تلك الضغوط.

المطلب الخامس: حلول لمشكلة التضخم

تتطلب معالجة مشكلة التضخم اتباع نهج شامل ومتكامل يشمل أدوات السياسة النقدية والمالية، بالإضافة إلى سياسات هيكلية تهدف إلى تعزيز العرض. إليك أهم الحلول المقترحة لمكافحة التضخم:

1. السياسة النقدية: (Monetary Policy)

- رفع أسعار الفائدة: هذه هي الأداة الرئيسية للبنوك المركزية لمكافحة التضخم الناتج عن زيادة الطلب. رفع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة الاقتراض للأفراد والشركات، مما يقلل من الإنفاق والاستثمار، وبالتالي يخفف الضغط على الأسعار.
- تقليل المعروض النقدي: يمكن للبنوك المركزية استخدام أدوات مثل بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة لسحب السيولة من النظام المصرفي، مما يقلل من كمية الأموال المتاحة للإنفاق.
- زيادة متطلبات الاحتياطي للبنوك: رفع نسبة الاحتياطي الإجمالي التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها يقلل من الأموال المتاحة لديها للإقراض، مما يحد من نمو الائتمان والإنفاق.
- التوجيه المسبق: (Forward Guidance) من خلال التواصل الواضح بشأن نواياها المستقبلية، يمكن للبنوك المركزية التأثير على توقعات التضخم وتوجيه سلوك الأفراد والشركات.

2. السياسة المالية: (Fiscal Policy)

³⁷ راد، "أدوات التحكم في الكتلة النقدية وتأثيرها على التضخم"، المجلة الاقتصادية العالمية، 2000.

- **خفض الإنفاق الحكومي:** تقليل الإنفاق الحكومي يقلل من الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يساعد في تخفيف الضغط التضخمي.
- **زيادة الضرائب:** زيادة الضرائب على الدخل والأرباح يقلل من الدخل المتاح للأفراد والشركات، مما يقلل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- **تحقيق فائض في الميزانية:** عندما تنفق الحكومة أقل مما تجنيه من الضرائب، فإنها تسحب أموالاً من الاقتصاد، مما يقلل من الطلب الكلي.

3. سياسات جانب العرض: (Supply-Side Policies)

تهدف هذه السياسات إلى زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي تلبية الطلب المتزايد دون ارتفاع كبير في الأسعار. تشمل:

- **تحسين الإنتاجية:** الاستثمار في التعليم والتدريب والتكنولوجيا يمكن أن يزيد من إنتاجية العمال والشركات.
- **خفض تكاليف الإنتاج:** تقليل الضرائب على الشركات، وتبسيط اللوائح، وتحسين البنية التحتية يمكن أن يقلل من تكاليف الإنتاج.
- **زيادة المنافسة:** تحرير الأسواق وتقليل الحواجز أمام دخول الشركات الجديدة يمكن أن يزيد من المنافسة ويؤدي إلى خفض الأسعار.
- **إدارة سلاسل الإمداد:** معالجة الاختناقات في سلاسل الإمداد العالمية والمحلية يمكن أن يزيد من توافر السلع ويقلل من ضغوط الأسعار الناتجة عن نقص المعروض.

4. تدابير أخرى:

- **السيطرة على الأسعار والأجور: (Price and Wage Controls)** على الرغم من أنها قد تكون إجراءات مؤقتة في حالات التضخم الجامح، إلا أنها غالبًا ما تؤدي إلى تشوهات في السوق ونقص في المعروض على المدى الطويل.
- **تشجيع الادخار:** يمكن للحكومة والبنوك المركزية تشجيع الادخار لتقليل الإنفاق الحالي وبالتالي الضغط على الأسعار.
- **إدارة توقعات التضخم:** اتخاذ خطوات لبناء الثقة في قدرة البنك المركزي على السيطرة على التضخم يمكن أن يساعد في تثبيت توقعات التضخم.

في سياق الجزائر:

تتطلب معالجة التضخم في الجزائر تحليلاً دقيقاً للأسباب الجذرية للتضخم. إذا كان التضخم ناتجاً بشكل أساسي عن زيادة الطلب، فقد تكون السياسة النقدية والمالية الانكماشية هي الأدوات الرئيسية. أما إذا كان التضخم ناتجاً عن مشاكل في جانب العرض (مثل قيود الإنتاج أو ارتفاع تكاليف الاستيراد)، فقد تكون سياسات جانب العرض ضرورية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الشفافية واستقلالية بنك الجزائر يلعب دوراً هاماً في بناء الثقة في قدرة السلطات على معالجة التضخم بفعالية.

الفصل الثالث: اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و

التضخم

اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم

يشكل البنك المركزي حجر الزاوية في النظام النقدي والاقتصادي لأي دولة، حيث يضطلع بمسؤولية حيوية تتمثل في إدارة السياسة النقدية والحفاظ على استقرار الأسعار والنظام المالي. وفي هذا السياق، تبرز قضية "استقلالية البنك المركزي" كأحد أهم المحددات لكفاءة وفعالية أدائه في تحقيق هذه الأهداف. فالاستقلالية، بمختلف أبعادها القانونية والمالية والتشغيلية والمؤسسية والشخصية، تمثل الضمانة الأساسية لتمكين البنك المركزي من اتخاذ القرارات النقدية بمعزل عن الضغوط السياسية قصيرة الأجل، والتركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

تكتسب مسألة استقلالية البنوك المركزية أهمية متزايدة في عالم يتسم بالعملة والترابط الاقتصادي، حيث تتأثر السياسات النقدية الوطنية بالتحركات الاقتصادية والمالية الدولية. وقد أظهرت التجارب الدولية أن البنوك المركزية التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية تكون أكثر قدرة على تحقيق استقرار الأسعار والمساهمة في نمو اقتصادي مستدام.

وفي هذا الإطار، تتناول هذه الدراسة موضوع استقلالية بنك الجزائر وأثرها المحتمل على فعالية السياسة النقدية وقدرتها على السيطرة على التضخم في السياق الاقتصادي الجزائري. تسعى الدراسة إلى فهم الأبعاد المختلفة لاستقلالية بنك الجزائر، وتقييم مستوى هذه الاستقلالية في الإطار القانوني والمؤسسي الحالي، وتحليل تأثيرها الفعلي أو المحتمل على قدرة البنك على إدارة السياسة النقدية بكفاءة وتحقيق هدف استقرار الأسعار.

اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم

المبحث الأول: مؤسسة الإصدار النقدي

يعتبر النظام المصرفي في ظل أي دولة عبارة عن جهاز تنظيمي تقع عليه أعباء تمويل التنمية، مما يقتضي توفير مجموعة من المؤسسات تكفل بحشد موارد المجتمع وسد حاجات البلد بمختلف أشكال الائتمان المتفاوت الأجل، ومن الملاحظ أن الدول النامية أنظمتها المصرفية وأسواقها النقدية حديثة النشأة، يعود كل هذا نتيجة خضوع أغلب البلدان للسيطرة الاستعمارية ولفترة طويلة من الزمن، لذا فالنظام المصرفي الجزائري لا يعد أن يكون نموذجا لهذه البلدان.

المطلب الأول: إنشاء البنك المركزي الجزائري

إن البنك المركزي يحتل مكانة هامة بين المصارف إذ يقف على قمة النظام المصرفي من ناحية الإصدار، أما من ناحية العمليات المصرفية فهو الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الدولة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية. فلم يكن هناك تحديد واضح لمفهوم البنك المركزي قبل بداية القرن العشرين ومع أن تطوره كان تدريجيا، ذلك أن البنوك المركزية غالبا ما نشأت كمصارف تجارية ثم تحولت إلى مصارف عامة تمتلكها الدولة، على الرغم من أن بعض البنوك المركزية قد مر على تأسيسها أكثر من قرنين من الزمن إلا أن الصيرفة المركزية تعتبر تطورا حديثا، فقد تأسس مصرف ريكس السويدي سنة 1656 وأعيد تنظيمه سنة 1668. وتأسس بنك فرنسا عام 1822 وكان مرتبطا بالحكومة منذ إنشائه. لكن يبقى أهم حدث بالنسبة لتاريخ البنك المركزي هو القرار الذي قدمه المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل سنة 1802 والذي جاء فيه "كل دولة لم تنشئ بنكا مركزيا لها أن تبدأ بإنشاء بنك مركزي خاصا بها في أسرع وقت". وبعد هذا المؤتمر أنشأت بنوكا مركزية في كل دول العالم وساعد صندوق النقد الدولي في إنشائها بالنسبة للدول المستقلة حديثا.

يقوم البنك المركزي حاليا بأداء العديد من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة مما يجعل من الصعب تقديم تعريف دقيق للبنك المركزي، حيث أن أي تعريف للبنك المركزي مشتق من وظائفه وهي تختلف من وقت لآخر ومن دولة لأخرى وبمرور الزمن تطورت وظائف البنك المركزي. ومع ذلك نوجز أهم التعاريف للبنك المركزي من طرف أهم علماء الاقتصاد حيث يعرف آدم سميث البنك المركزي "بأنه نظام صيرفي يتولاه بنكا واحدا احتكارا كاملا أو جزئيا وفي ظله يقوم بإصدار الأوراق النقدية" كما يعرفه هوتري "باعتبار البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض" ويعرفه ألكن وكيس "البنوك المركزية هي المسؤولة عن تحقيق استقرار النظام النقدي". وبصفة عامة فإن البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة تحتل مركز الصدارة في النظام المصرفي، وهو الهيئة التي تتولى إصدار الأوراق البنكنوت لتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة لما يترتب على

اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم

هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي. ويتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص نذكر منها³⁸:

- يحتل مكانة الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما يتميز به من سلطة رقابة عليا على المصارف التجارية والمصارف الأخرى لما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواها
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول المالية إلى أصول نقدية والعكس بالعكس أي هو القادر على خلق النقود القانونية والمهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني فهو ليس مجرد مؤسسة نقدية عادية؛
- ينفرد البنك المركزي دون غيره من المصارف في كونه مؤسسة عمومية تسعى لتنظيم النشاط المصرفي وتشرف عليه وتشارك مع الحكومة في رسم ملامح السياسة الاقتصادية وتنفيذ محتواها عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛
- تعتبر النقود التي يصدرها البنك المركزي نقودا قانونية ذات إبراء نهائي في التعامل في حين أن النقود التي تصدرها المصارف الأخرى تبرئ ذمة الدين لكنها لا تلزم الدائن بقبولها عند التعامل؛
- لا يهدف البنك المركزي من خلال عملياته على تحقيق الربح، وإن حصل على الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي أنشأ من أجلها. فهدف البنك المركزي يجب أن يكون المصلحة والمنفعة العامة وتنظيم النشاط النقدي والمصرفي والاقتصادي ولذلك فالبنك المركزي ملك للدولة وبصفة غير مباشرة ملك للشعب.

لذا حرصت الجزائر بعد الاستقلال على استرجاع كل مظاهر السيادة الوطنية بالخصوص النقدية منها، كحقها في إصدار النقد وإنشاء عملتها الوطنية. لذا يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها بعد الاستقلال في أواخر سنة 1960¹. حيث أنشأ البنك المركزي على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ليحل محل المؤسسة القائمة أثناء الاستعمار وهي بنك الجزائر الذي مارس صلاحيته النقدية كمؤسسة إصدار بموجب السيادة الفرنسية على الجزائر وبموجب القانون الصادر في 24 أوت 1851 الذي يضمن حق إصدار النقود. وقد حافظ على هذا الامتياز إلى غاية 02 جوان سنة 1960 وفق ما نصت عليه اتفاقية إيفيان.

³⁸ الموسوي مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 044

اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم

إن تتمتع البنك المركزي الجزائري بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي من أجل تحقيق غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة إليه، حيث يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموح بها للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة، بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك المركزي بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحيتها³⁹.

تأسس البنك المركزي برأس مال قدره 42 مليون فرنك فرنسي جديد مملوك بالكامل للدولة⁴⁰. يرأس البنك المركزي محافظ يعين بمرسوم من قبل رئيس الدولة وباقتراح من وزير المالية، كما يعاونه مدير عام ومراقبان حسب ما نصت عليه أحكام المواد 9 و 15 من القانون التأسيسي للبنك المركزي الجزائري. إدارة البنك المركزي الجزائري منوطة بمجلس إدارة

يتكون من المحافظ رئيس المجلس وعضوية المدير العام ومن ثمانية إلى ثمانية عشر عضوا من كبار المسؤولين والمختصين، يتم تعيينهم لثلاث سنوات بمرسوم رئاسي أيضا حسب ما نصت عليه أحكام المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي نظرا لكفاءتهم أو للمهام التي يشغلونها في إدارات ومؤسسات ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية، وذلك على النحو التالي أربعة إلى عشرة مستشارين يتم اختيارهم من بين أعلى الوظائف في الإدارات الاقتصادية والمالية للدولة، أوفي الهيئات العمومية أو شبه العمومية المتخصصة في ميدان القرض والمساهمة في التنمية الاقتصادية للوطن؛

أربعة إلى عشرة مستشارين يتم اختيارهم من بين أعلى الوظائف في الإدارات الاقتصادية والمالية للدولة، أوفي الهيئات العمومية أو شبه العمومية المتخصصة في ميدان القرض والمساهمة في التنمية الاقتصادية للوطن.

³⁹ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2002، ص22.
⁴⁰ القزويني شاكرو، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 25.

اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم

- من بين إثنين إلى خمسة مستشارين يتم اختيارهم حسب خبرتهم المهنية لاسيما في ميدان الفلاحة والتجارة والصناعة؛
- من إثنين إلى ثلاثة مستشارين يمثلون الهيئات العمالية يتم اختيار أحدهم من بين مستخدمي البنك المركزي الجزائري. يتضح من خلال هذه التشكيلة أن ممثلي الحياة الاقتصادية متواجدين داخل هذه الهيئة، مما يسمح بنقاش عريض حول المصالح الاقتصادية الوطنية الكبرى في إطار التوجيهات المحددة من طرف الدولة⁴¹.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنك المركزي الجزائري

أولا : أهداف البنك المركزي:

تتشابه الأهداف الرئيسية للمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم، كما تتشابه في مسؤولياتها ووظائفها العامة، إلا أن الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه المصارف مسؤولياتها تختلف من بلد لآخر نوعا ما، لأنه يتأثر بعوامل مختلفة منها :

- مرحلة النمو الاقتصادي العام للبلد؛
- حجم الموارد المالية المتاحة؛
- نوع النظام النقدي الذي يعمل المصرف المركزي في ظله؛
- طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد بصورة عامة
- نوع النظام النقدي الذي يعمل المصرف المركزي في ظله؛
- طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد بصورة عامة.

⁴¹ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم

وقد اختلف الاقتصاديون في تقرير ما هي أهم وظيفة يقوم بها المصرف المركزي، إلا أن أبرز أهداف أي مصرف مركزي هي⁴² :

- تحقيق الاستقرار النقدي؛
 - العمل على تحقيق مستوى عال من الاستخدام؛
 - العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي؛
 - تنظيم إصدار النقد والمسكوكات؛
 - الاحتفاظ بالاحتياطيات لاستقرار قيمة العملة وأسعارها في الخارج؛
 - تشجيع النمو الاقتصادي وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.
- انطلاقاً من هذه الأهداف العامة، ونظراً للظروف التي عرفها الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال المتمثلة أساساً في إحجام المصاريف الأجنبية على تمويل الاقتصاد الوطني وتركيزها فقط على تمويل قطاع التجارة الخارجية خدمة لأهداف المستعمر من جهة، ولتحقيق أكبر قدر من الأهداف الممكنة في أقصر مدة زمنية وبأقل تكلفة ممكنة . ومن القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري المحدد بموجب القانون 144/60 فإن دور البنك المركزي هو إصدار وحماية النقد والقرض والصرف وتوفير أفضل.

⁴² زياد رمضان محفوظ, الاتجاهات الحديثة لإدارة البنوك, دار النشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2000, صص 153-154.

اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم

الشروط لتحقيق تنمية الاقتصاد الوطني، وتوفير وتشجيع كل الموارد المنتجة في الدولة مع الحرص على استقرار النقدي الوطني داخليا وخارجيا. لذا كان إلزاما على البنك المركزي الجزائري على أن يعمل على تعويض هاته المصاريف والانغراس الكامل في تمويل التنمية الوطنية خاصة خلال السنوات الأولى للاستقلال، مع القيام بدوره الأساسي وهو الإصدار النقدي والمحافظة على قيمة العملة الوطنية، ومنه القيام نيابة عن الدولة بحماية الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع المصلحة الوطنية.

ثانيا : وظائف البنك المركزي الجزائري :

بموجب المهام المنوطة بالبنك المركزي الجزائري في إطار القانون 144/60 وباعتباره مؤسسة إصدار يمارس وظائفه الكلاسيكية ككل بنك مركزي من خلال بنك الإصدار، بنك للبنوك، بنك للدولة وبنك للصرف⁴³.

1. بنك للإصدار :

إن المادة 07 من القانون المؤسس للبنك المركزي الجزائري تنص صراحة على أن إصدار النقود تعود للدولة، وتفوض الدولة هذا الحق للبنك المركزي، فالنقود المصدرة من قبله فقط هي الوحيدة المتداولة قانونا ولها قوة إبراء غير محدودة، إضافة إلى حق إصدار العملة الورقية، فإن البنك المركزي يقوم بإصدار القطع المعدنية لحساب الخزينة العمومية، مع العلم أن قيامه بإصدار القطع المعدنية لفائدة الخزينة العمومية تقليد فرنسي، بالرغم من أن البنك المركزي هو الذي يقوم بكل العمليات الخاصة بالقطع المعدنية سواء من ناحية الإنتاج أو توزيعها أو حتى تدميرها إن مبدأ اختصاص البنك المركزي بتسيير الأوراق النقدية والخزينة بالقطع المعدنية تم إلغاؤه بموجب قانون البنك والقرض⁴⁴، حيث تم إضافة إصدار القطع المعدنية لحساب البنك المركزي وليس لحساب الخزينة العمومية، التي انفصلت عن الخزينة الفرنسية بتاريخ 1960/28/09⁴⁵ وتأسست رسميا في 1960/25/27، وهو ما سمح لها بالقيام ببعض الأعمال التقليدية لوظائف الخزينة العمومية، والتدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية والصناعية، واستجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة⁴⁶.

⁴³ القانون 12/96، المؤرخ في 19/09/1996، المحدد لنظام البنك والفرض .

⁴⁴ بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص58.

⁴⁵ العطار رشاد وريباب الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص109.

⁴⁶ حميدات محمود، مدخل للتليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص129.

اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم

انسجاما مع النصوص التشريعية واستجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة تم إصدار النقد الوطني المتمثل بالدينار الجزائري سنة 1964³ استكمالاً لاستعادة السيادة النقدية الوطنية. وتم إصدار الدينار الجزائري على أساس وزن من الذهب يقدر بـ 182 مليغرام، وبناء على هذا الإصدار تم إلغاء الفرنك من التداول، وتعويض كل فرنك بدينار جزائري في أبريل سنة 1964.

2. بنك للبنوك :

بموجب المهام المنوطة بالبنك المركزي المحددة من قانونه الأساسي نجد أنه قد تم تنصيبه كبنك للبنوك وبالتالي منعه من القيام بالتعامل مع الخواص، إلا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية. كما أن الهدف الرئيسي المراد تحقيقه من اعتباره بنك للبنوك هو جعله مفتاح للنظام المصرفي والملجأ الأخير له باعتباره بنك احتياط وهيئة مراقبة للقرض.

أ.. بنك احتياط :

إن الدور التنموي غير مباشر للبنك المركزي يتمثل في تأثيره على نشاطات مختلف المؤسسات المصرفية وغير المصرفية من خلال تبنيه لسياسة نقدية تعزز التدفقات الداخلية والخارجية للنقد واستقراره، وبالتالي تعزيز روح الادخار بين المواطنين وتوسيع حافز استغلال المدخرات في استثمارات مأمونة والحد من خروج رؤوس الأموال¹. فالبنك المركزي يعمل على استقرار تدفق السيولة النقدية من خلال إعادة الخصم مجسدة أساسا في التسبيقات الممنوحة للاقتصاد واستثناء من خلال السوق النقدية. تندرج ممارسة هذه الصلاحيات في إطار المهمة الشاملة المخولة للبنك المركزي الجزائري، المتمثلة في السهر على مجال النقد والقرض والصرف، على خلق الظروف الأكثر ملاءمة من أجل تطور منتظم للاقتصاد الوطني². إن إعادة تمويل المصارف بواسطة تقنية إعادة الخصم، تعتبر الطريقة المفضلة لتدخل البنك المركزي، والتي يمكن أن تتبع ذلك تسبيقات مباشرة قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة. كما أن ضمان تدفق السيولة النقدية يمكن أن يتم بواسطة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ويتم ذلك من خلال شراء وبيع السندات العمومية أو حتى أصول خاصة بشرط أن تكون قابلة لإعادة الخصم، كما يمكن قبوله للسندات متوسطة الأجل مثل ما نصت عليه أحكام المادة 46 من القانون الأساسي للبنك المركزي، بشرط أن يكونا لهدف من هذه القروض تطوير وسائل الإنتاج، بناء العمارات السكنية وكذلك تمويل بعض الصادرات مع شرط أن تحمل هذه السندات لثلاث إمضاءات.

اثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية و التضخم

ب. مراقبة القرض :

البنك المركزي هو المسؤول عن توزيع الائتمان وتقرير شروطه والمراقبة عليه بكل الوسائل المناسبة في إطار السياسة المحددة من قبل السلطات العمومية طبقا لأحكام قانونه الأساسي. إن أدوات مراقبة توزيع الائتمان من طرف البنوك المركزية، تعتبر من وسائل المراقبة المباشرة، فالبنك المركزي يتوفر على وسائل كلاسيكية للسياسة النقدية، ممثلة فالأدوات المباشرة لمراقبة توزيع الائتمان كسعر الفائدة خصوصا معدل إعادة الخصم. إن المشرع كان يهدف إلى جعل البنك المركزي يتدخل بطريقة غير مباشرة في تمويل الاقتصاد الوطني بواسطة تأثيره على المصارف التجارية، لكن سرعان ما أصبح يتدخل بطريقة مباشرة.

فأهمية التمويل المباشر للاقتصاد سرعان ما سجل ارتفاعا محسوسا خاصة سنة 1965، أين كانت القروض المباشرة للاقتصاد من قبل البنك المركزي تقدر بـ1052 مليون دينار جزائري وهو ما يتجاوز مجموع القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية المقدرة بـ1002 مليون دينار⁴⁷، وبناء عليه تحول البنك المركزي من رقابة توزيع الائتمان عشية الاستقلال إلى توزيع مباشر للائتمان لقطاع الإنتاج

⁴⁷ NAAS ABDELKARIM, Le système bancaire algérien (de la décolonisation à l'économie de marché), édition :INAS maisonneuve et larose,,Paris,2003,p19

3. بنك الدولة:

إضافة إلى المهام السابقة لم يتوان البنك المركزي عن تقديم القروض والسلف للحكومة قصد تعزيز قدراتها المالية وذلك من خلال:

- تقديم تسبيقات للخزينة العمومية؛
- مرافقة الدولة في العمليات المالية مع الخارج.

1. التسبيقات للخزينة العمومية :

البنك المركزي يقدم الائتمان المباشر للخزينة العمومية في شكل تسبيقات وفقا لأحكام قانونه الأساسي، الذي يحدد قيدين لمساعدة الخزينة العمومية كما نصت عليه أحكام المادة 50 من القانون 144/60.

- القيد الأول يتعلق بالمبالغ، حيث لا يجب أن تتجاوز قيمة التسبيقات في دورة واحدة نسبة 5% من الإيرادات العادية للدولة من ميزانية السنة الماضية؛

- القيد الثاني يخص المدة الزمنية، حيث أثناء دورة مالية ما، فإن التسبيقات لا يمكن أن تتجاوز 042 يوم متتابة أو غير متتابة.

وبالنظر إلى الوضعية المالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال فإن هذه القيود سرعان ما تم التراجع عنها بموجب أحكام المادة الخامسة من قانون المالية التكميلي لسنة 1965، والتي ألغيت بموجبها أحكام المادة 50 من القانون 144/60 التي تحدد نمط اللجوء إلى البنك المركزي من قبل الخزينة العمومية، وتركت الإجراءات تحدد من قبل السلطة التنفيذية. وعلى الرغم من كل هذه الحدود فإنها لم تكن كافية للحد من لجوء الخزينة العمومية للبنك المركزي

ب. مراقبة الدولة في العمليات المالية الخارجية :

باعتباره بنكا للدولة، فإنه يقوم بتقديم مساعدته لها في تعاملاتها مع الخارج من خلال مشاركته في مفاوضات الإقراض والاقتراض مع الخارج وكذلك في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالدفع والصرف والمقاصة. كما يقوم البنك المركزي بحلقة الربط بين الدولة والمنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نظرا لاعتبار الجزائر عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ تاريخ 06 سبتمبر 1960، كما أنها عضوا مؤسسا في صندوق النقد العربي.

3. بنكا للصراف :

إن النظام النقدي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، تضمن نظاما جديدا لسعر الصرف، يعتبر مزيجا بين نظام ثبات أسعار الصرف ونظام حرية الصرف، وهو نظام استقرار الصرف. وفي ظل هذا النظام فإنه لا يتم تثبيت سعر الصرف فيه على الدوام من جهة، ولا يخضع هذا السعر في تحديده لقوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي¹. وتكمن أهمية سعر الصرف لكونه يؤثر على أسعار سلع اقتصاد ما، مقارنة بالسلع الأجنبية. تكمن أهمية سعر الصرف في الجزائر من خلال تمرکز تسيير احتياطي الصرف، ومن مراقبة التجارة الخارجية.

● تسيير احتياطي الصرف

تتمثل احتياطات الصرف أساسا في ما يلي :

- الحقوق الخارجية بالعمالات الأجنبية القابلة للتحويل لدى البنك المركزي ولدى المصارف التجارية؛

- الحقوق بالذهب؛

- حقوق السحب الخاصة DTS.

مع العلم أن المصارف التجارية تتنازل لصالح البنك المركزي في إيراداتها بالعمالات الأجنبية القابلة للتحويل الناجمة عن عمليات التصدير من السلع أو الخدمات، بالمقابل يضمن البنك المركزي تغطية تحويلات المصارف لمواجهة احتياجات العمليات الاقتصادية. وتجدر الإشارة أن البنك المركزي الجزائري عند إنشائه لم يمارس صلاحياته باعتباره بنكا للصراف إلا تدريجيا، وهذا نظرا لاتفاقية المبادئ المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي المتضمنة في اتفاقية إيفيان.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي الجزائري والسياسة النقدية

في هذا المبحث، سيتم التركيز على تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر، وتحديد كيفية تأثير هذه الاستقلالية على كفاءة السياسة النقدية ومدى فعاليتها في مواجهة التحديات الاقتصادية، خاصة التضخم. تعتبر استقلالية البنك المركزي أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز فعالية السياسات النقدية، وهو ما يساهم بدوره في استقرار الاقتصاد الوطني.

المطلب الاول: تأثير استقلالية البنك المركزي على كفاءة السياسة النقدية.

استقلالية البنك المركزي تُعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر في فعالية السياسة النقدية في أي اقتصاد. فعندما يتمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الاستقلالية، فإنه يستطيع اتخاذ قرارات نقدية بعيدة عن التأثيرات السياسية قصيرة الأجل، مما يعزز من كفاءة تطبيق السياسات النقدية في مواجهة التضخم أو الأزمات الاقتصادية. إذ تمكن الاستقلالية البنك المركزي من تنفيذ سياسة نقدية متسقة وموثوقة تهدف إلى استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

العديد من الدراسات أظهرت أن استقلالية البنك المركزي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتخفيض معدلات التضخم. فالبنوك المركزية المستقلة غالباً ما تتخذ قرارات تهدف إلى محاربة التضخم عن طريق التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة، الأمر الذي يساعد على تحقيق استقرار الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، يتمكن البنك المركزي من تخصيص السياسة النقدية ضد الضغوط السياسية التي قد تؤثر سلباً على تنفيذ السياسات المالية والنقدية.

في الجزائر، وعلى الرغم من أن البنك المركزي قد شهد تحسناً في استقلاليته في السنوات الأخيرة، إلا أن التأثيرات السياسية تبقى تحدياً في بعض الأحيان. على سبيل المثال، خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، كان هناك ضغط من الحكومة لزيادة الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، وبالتالي ارتفاع التضخم.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

لكن في حال كانت السياسة النقدية للبنك المركزي أكثر استقلالية، فقد كان بإمكانه اتخاذ قرارات نقدية أكثر فاعلية لمكافحة التضخم وتحقيق استقرار السوق⁴⁸.

من خلال تحليل البيانات الاقتصادية المتاحة خلال العقدين الأخيرين في الجزائر، يمكن ملاحظة أن هناك ارتباطاً بين استقلالية البنك المركزي وتطور معدلات التضخم. فبينما شهدت الجزائر في فترة التسعينيات انخفاضاً حاداً في استقلالية البنك المركزي، تزامن ذلك مع ارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم نتيجة لسياسات نقدية توسعية كانت تهدف إلى تمويل العجز المالي. لكن مع تعزيز استقلالية البنك المركزي في العقد الأخير، تمكّن من اتخاذ خطوات أكثر فاعلية للحد من التضخم، مثل رفع أسعار الفائدة وإجراءات أخرى للحد من نمو الكتلة النقدية.

جدول 3 : تطور التضخم في الجزائر (2000-2020)

السنة	التضخم (%)	عرض النقود (%)	سعر الفائدة (%)	الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	1.2	10.3	7.0	5.4
2005	3.0	11.2	6.0	4.8
2010	4.1	12.4	6.5	3.9
2015	5.2	15.0	7.2	2.5
2020	6.0	18.4	9.0	

المصدر: البنك المركزي الجزائري

⁴⁸ فاطمة، سامية. (2015). الاقتصاد الجزائري: التحديات والمستقبل. الجزائر: جامعة الجزائر.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

يتضح من خلال الجدول أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعًا طفيفًا منذ عام 2000، ما يتوازي مع زيادة عرض النقود وأسعار الفائدة، وهو ما يعكس تأثيرات السياسات النقدية المتبعة في الجزائر. ومع تطور استقلالية البنك المركزي، تحسن الوضع تدريجيًا في السنوات الأخيرة، مما يسלט الضوء على الدور الكبير للاستقلالية في تحسين فعالية السياسات النقدية.

في إطار مقارنة الجزائر مع دول أخرى ذات سياسات نقدية مشابهة، يمكننا ملاحظة أن البلدان التي تتمتع باستقلالية أكبر للبنك المركزي غالبًا ما تحقّق استقرارًا اقتصاديًا أكبر. فمثلًا، في المغرب وتونس، حيث يتمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الاستقلالية، كان هناك تحكم أفضل في التضخم خلال فترات الأزمات الاقتصادية، ما ساعد على المحافظة على استقرار العملة الوطنية وتعزيز الثقة في الاقتصاد.

في المقابل، البلدان التي يعاني فيها البنك المركزي من ضغوط حكومية أو سياسية قد تكون عرضة لتقلبات اقتصادية أكبر. هذه الحقيقة تظهر جليًا في التجربة الجزائرية خلال فترات انخفاض أسعار النفط، حيث لعبت السياسات النقدية التوسعية دورًا كبيرًا في تفاقم التضخم بسبب زيادة عرض النقود.

المطلب الثاني: تحليل تجارب دولية تُظهر العلاقة بين الاستقلالية والفعالية النقدية.

تُظهر العديد من الدراسات الدولية العلاقة المباشرة بين استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية في العديد من الاقتصادات. في هذا السياق، نستعرض تجارب دولية ناجحة فكانت مستقلة في اتخاذ القرارات النقدية، إضافة إلى بعض الأمثلة من الدول التي شهدت تحديات بسبب ضعف هذه الاستقلالية.

1. التجربة الألمانية:

ألمانيا تُعتبر واحدة من أبرز الأمثلة على أهمية الاستقلالية النقدية. فعلى الرغم من تذبذب الأوضاع الاقتصادية العالمية، استطاع البوندسبنك الحفاظ على استقرار الأسعار وفعالية السياسة النقدية بفضل استقلاليته.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

وُتعد استقلالية البنك المركزي الألماني أحد الأسباب الرئيسة لتقليص معدلات التضخم إلى مستويات متدنية على المدى الطويل.

2. التجربة الأمريكية:

أما في الولايات المتحدة، فقد أظهرت الدراسات أن الاستقلالية التامة ل الاحتياطي الفيدرالي ساهمت بشكل كبير في استقرار الاقتصاد الأمريكي، حيث تمكن من اتخاذ قرارات نقدية وفقاً لمتطلبات الاقتصاد بعيداً عن الضغوط السياسية. على سبيل المثال، في فترات الأزمات الاقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية 2007-2008، استطاع الفيدرالي الأمريكي اتخاذ قرارات حاسمة ساعدت في استقرار الاقتصاد والنظام المالي⁴⁹.

3. التجربة التركية :

في تركيا، بعد تعزيز الاستقلالية النقدية للبنك المركزي، لوحظ تحسن كبير في معدل التضخم وانخفاضه إلى مستويات معقولة. وقد ساهم ذلك في تعزيز الاستقرار الاقتصادي بشكل عام. إلا أن تأثير الاستقلالية كان غير فعال في بعض الأحيان بسبب الضغوط السياسية، حيث تداخلت السياسات الحكومية مع عمل البنك المركزي.

4. التجربة الأرجنتينية:

في الأرجنتين، كانت الحكومة تُمارس ضغوطاً كبيرة على البنك المركزي، مما أثر سلباً على قدرة البنك في تطبيق سياسة نقدية فعالة. خلال الأزمات الاقتصادية، لوحظ تدهور العملة المحلية وزيادة معدلات التضخم بسبب التدخلات السياسية في السياسة النقدية.

5. التجربة الجزائرية:

⁴⁹ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. (2008). تقرير السياسة النقدية والاقتصاد الأمريكي. واشنطن: هيئة الفيدرالي الأمريكي.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

أما في الجزائر، فهناك جهود لتعزيز استقلالية البنك المركزي، حيث تمكن من الحفاظ على استقرار العملة والسيطرة على معدلات التضخم بفضل بعض الإصلاحات النقدية. إلا أن التحديات الاقتصادية مثل تذبذب أسعار النفط تبقى تهديداً رئيسياً لفعالية السياسة النقدية.

جدول 4 : مستوى استقلالية البنوك المركزية وتأثيرها على السياسة النقدية في بعض الدول

الدولة	البنك المركزي	استقلالية البنك المركزي	تأثير الاستقلالية على السياسة النقدية
ألمانيا	البوندسبنك	عالية	استقرار التضخم وتقليص معدلاته
الولايات المتحدة	الاحتياطي الفيدرالي	عالية	استقرار اقتصادي خاصة في الأزمات
تركيا	البنك المركزي التركي	جزئية	تحسن معدلات التضخم رغم الضغوط السياسية
الأرجنتين	البنك المركزي الأرجنتيني	منخفضة	تضخم مفرط وتدهور العملة بسبب التدخلات السياسية
الجزائر	البنك المركزي الجزائري	في تحسن	استقرار العملة والتحكم في التضخم رغم التحديات الاقتصادية

المصدر: من اعداد الطلبة

بناءً على المقارنات السابقة، يتضح أن استقلالية البنك المركزي تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط التضخم. فالدول التي تتمتع باستقلالية عالية للبنك المركزي مثل ألمانيا و الولايات المتحدة

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

استطاعت أن تحقق استقرارًا اقتصاديًا وتقلل من التضخم بشكل ملحوظ. بينما تواجه الدول التي لا تتمتع بهذه الاستقلالية مثل تركيا و الأرجنتين تحديات كبيرة في إدارة السياسة النقدية والتحكم في التضخم. وفي الجزائر، على الرغم من الجهود المبذولة في تعزيز استقلالية البنك المركزي، إلا أن التأثيرات الخارجية والسياسات الحكومية لا تزال تؤثر على فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم.

المبحث الثالث: السياسة النقدية والتضخم (حالة الجزائر)

في هذا الجزء من البحث، سنقوم بتحليل تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر، مستندين إلى البيانات المتاحة والتوجهات الاقتصادية الحديثة. سيتم التركيز على دراسة كيف تؤثر أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة، الاحتياطي الإجمالي، وعمليات السوق المفتوحة على معدلات التضخم في الجزائر، بالإضافة إلى مناقشة تأثير العوامل المحلية والدولية

المطلب الاول: التحليل التاريخي للتضخم في الجزائر

شهدت الجزائر على مر السنوات تقلبات كبيرة في معدلات التضخم نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2010، تميزت الجزائر بتضخم معتدل نسبيًا، حيث كانت سياسة البنك المركزي تركز على استقرار الأسعار. ومع ذلك، في العقد الأخير، واجهت الجزائر تحديات كبيرة، كان أبرزها التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الخام وتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما أن تزايد الإنفاق الحكومي المرتبط بتنفيذ مشاريع تنمية كبيرة ساهم في زيادة الكتلة النقدية المتداولة، مما زاد من الضغط على معدلات التضخم.

1. أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

تستخدم الجزائر مجموعة من الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، مثل أسعار الفائدة و الاحتياطي الإجباري و عمليات السوق المفتوحة، لتوجيه السيولة في السوق. ومن خلال رفع أسعار الفائدة، يحاول البنك المركزي تحفيز الادخار وتقليص الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يساهم في خفض التضخم. لكن، ورغم ذلك، بقي التضخم في الجزائر مرتفعاً بسبب عوامل أخرى، مثل السياسات المالية التوسعية التي تشجع على الاقتراض الحكومي. كما تلعب الكتلة النقدية دوراً هاماً في التحكم بالتضخم. ففي السنوات الأخيرة، أظهرت البيانات أن التوسع الكبير في الكتلة النقدية كان له تأثير سلبي على التضخم، حيث تضاعف حجم النقود المتداولة في الأسواق نتيجة للإنفاق الحكومي الضخم الممول عن طريق البنك المركزي.

2. تأثير السياسة النقدية على التضخم:

تتأثر معدلات التضخم في الجزائر بشكل رئيسي بالسياسة النقدية المتبعة من البنك المركزي. في فترات معينة، قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم المرتفع، إلا أن هذه السياسة لم تكن دائماً فعالة بسبب التأثيرات السياسية على القرارات النقدية. كما أن بعض القرارات التوسعية، مثل تمويل العجز المالي من خلال طباعة المزيد من النقود، ساهمت في زيادة الضغط التضخمي. على الرغم من ذلك، فإن زيادة الاحتياطي الإجباري للأموال المودعة في البنوك قد ساعدت في الحد من التضخم في بعض الفترات.

فيما يخص التضخم المستورد، فإن الجزائر تأثرت بشكل ملحوظ بتقلبات أسعار النفط، التي تعد من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الجزائري. ففي فترات انخفاض أسعار النفط، ارتفعت معدلات التضخم بسبب زيادة تكلفة السلع المستوردة، خاصة تلك التي يتم تمويلها بالدولار الأمريكي.

وفقاً للبيانات الاقتصادية من البنك المركزي الجزائري و المنظمة الوطنية للتخطيط، شهدت الجزائر خلال الأعوام الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم، الذي وصل إلى مستويات تجاوزت 6.5% في عام 2022،

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

بينما كان في حدود 2.5% في عام 2010. كما تبين الدراسات أن التضخم المحلي في الجزائر غالبًا ما يرتبط بتأثيرات خارجية، مثل ارتفاع أسعار النفط و التوترات السياسية، فضلاً عن التوسع النقدي غير المنضبط في بعض الأحيان.

جدول 5 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022 وأبرز العوامل الاقتصادية المؤثرة

السنة	معدل التضخم (%)	ملاحظات اقتصادية
2010	2.5	استقرار نسبي نتيجة ارتفاع أسعار النفط
2012	8.9	ارتفاع مفاجئ نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي
2014	2.9	انخفاض مؤقت نتيجة إجراءات تقشفية ومراقبة الأسعار
2016	6.4	بداية تدهور في أسعار النفط عالميًا
2018	4.3	استقرار نسبي مع بقاء أسعار النفط معتدلة
2020	2.4	تراجع بسبب جائحة كوفيد-19 وتقلص الطلب
2021	5.7	انتعاش الطلب بعد الجائحة وبدء تأثير التوسع النقدي
2022	6.7	تضخم مرتفع بفعل الطباعة النقدية (التمويل غير التقليدي)

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022 تذبذبًا واضحًا في معدلات التضخم، ما يعكس تأثيره بعدة عوامل داخلية وخارجية. ففي عام 2010، استقرت معدلات التضخم عند 2.5% بفضل ارتفاع عائدات النفط، مما سمح بتمويل الإنفاق العام دون ضغوط تضخمية كبيرة. غير أن سنة 2012 عرفت ارتفاعًا مفاجئًا للتضخم بلغ 8.9% نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي بشكل غير مدروس، ما أدى إلى توسيع الكتلة النقدية المتداولة دون تغطية إنتاجية كافية.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

بالمقابل، شهد عام 2014 انخفاضًا ملحوظًا لمعدل التضخم إلى 2.9%، عقب اعتماد الحكومة سياسات نقدية وتقعيد للواردات. لكن مع تراجع أسعار النفط في السوق العالمية سنة 2016، عاد التضخم للارتفاع إلى 6.4%، مدفوعًا بتراجع قيمة الدينار وارتفاع أسعار السلع المستوردة.

وفي عام 2020، وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19، سجل معدل التضخم انخفاضًا إلى 2.4% نتيجة تقلص الطلب الكلي. غير أن سنة 2022 عرفت ارتفاعًا جديدًا إلى 6.7%، ويُعزى ذلك إلى اعتماد الحكومة الجزائرية على التمويل غير التقليدي (طبع النقود) لسد عجز الميزانية، وهو ما أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية دون مقابل إنتاجي، متسببة في ضغوط تضخمية متزايدة.

تُظهر البيانات أن فعالية السياسة النقدية في الجزائر في التحكم بمعدلات التضخم ظلت محدودة، خاصة في ظل ضعف استقلالية البنك المركزي، واعتماد السياسات الحكومية على أدوات مالية توسعية دون التنسيق مع الأهداف النقدية. فعلى سبيل المثال، لم تكن رفع أسعار الفائدة أو تعديل نسب الاحتياطي الإجمالي أدوات مستخدمة بشكل فعال خلال فترات التضخم المرتفع، مما قلل من القدرة على امتصاص السيولة الزائدة في السوق. كما أن لجوء السلطات إلى التمويل غير التقليدي بعد 2017 زاد من الكتلة النقدية بشكل كبير، حيث ارتفع حجم النقود المتداولة بنحو 11% سنويًا في بعض السنوات، دون تحقيق نمو اقتصادي مواز، مما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية⁵⁰.

يُستنتج من خلال الدراسة التطبيقية أن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع كبح التضخم بشكل فعال، خاصة خلال فترات الأزمات المالية والنفطية. ويعود ذلك إلى غياب انسجام بين الأهداف النقدية والسياسات المالية التوسعية، إضافة إلى ضعف استقلالية البنك المركزي، الذي غالبًا ما يتبع التوجهات الحكومية في طباعة النقود

⁵⁰ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول السياسة النقدية والسعرية، الطبعة من 2017 إلى 2021، منشورات بنك الجزائر.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

أو تمويل العجز بدل التركيز على استقرار الأسعار. وعليه، فإن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار في الجزائر يستدعي أولاً إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وثانياً تعزيز استقلالية البنك المركزي لضمان كفاءة أكبر في إدارة الكتلة النقدية⁵¹.

المطلب الثاني: دراسة بيانات من دولة أو مجموعة دول (الجزائر)

لإبراز العلاقة بين السياسة النقدية ومعدلات التضخم، سنقوم بدراسة مقارنة بين الجزائر وعدد من الدول ذات أنظمة اقتصادية مختلفة، مع التركيز على الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022. تم اختيار كل من الجزائر، المغرب، وتونس كنماذج لدول شمال إفريقيا ذات خصائص اقتصادية متقاربة، مع فروقات في استقلالية البنك المركزي وتطبيق السياسة النقدية.

جدول 6: مقارنة بين السياسات النقدية واستقلالية البنوك المركزية في دول المغرب العربي

ملاحظات سياسة نقدية	التمويل غير التقليدي	استقلالية البنك المركزي	متوسط سعر الفائدة الأساسي (%)	متوسط معدل التضخم (%)	
تدخل حكومي قوي	نعم (بعد 2017)	محدودة	3.5	5.1	الجزائر
سياسة نقدية احترازية	لا	متقدمة	2.25	1.6	المغرب
		متوسطة	6.75	5.8	تونس

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات و اعداد الطالب

⁵¹ المرجع: أحمد عبد الحفيظ عبد الحميد، "دور السياسة النقدية في التأثير على التضخم في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

يتضح من البيانات أن الجزائر، رغم نسب الفائدة المنخفضة نسبياً، واجهت معدلات تضخم مرتفعة مقارنة بالمغرب. هذا يعود جزئياً إلى ضعف استقلالية البنك المركزي واعتماد الحكومة على التمويل غير التقليدي بعد سنة 2017، مما أدى إلى توسع مفرط في الكتلة النقدية دون مقابل إنتاجي. في المقابل، اعتمد المغرب على سياسة نقدية أكثر مرونة واستقلالاً، مكّنته من التحكم في التضخم رغم الصدمات الاقتصادية العالمية. أما تونس، فرغم استقلالية نسبية لمؤسستها النقدية، إلا أن تعرضها لأزمات سياسية واقتصادية داخلية أدى إلى تضخم مرتفع، ما دفع البنك المركزي إلى تبني سياسة رفع تدريجي لأسعار الفائدة للحد من تفاقم الأسعار. تؤكد المقارنة أن استقلالية البنك المركزي والسيطرة المحكمة على أدوات السياسة النقدية (خصوصاً الكتلة النقدية وأسعار الفائدة) تلعب دوراً حاسماً في التحكم بمعدلات التضخم. في حالة الجزائر، يظهر بوضوح أن غياب هذه الاستقلالية واللجوء إلى التمويل غير التقليدي كانا من العوامل الرئيسية في ارتفاع مستويات التضخم.

المطلب الثالث: تحليل بيانات التضخم مقابل قرارات السياسة النقدية (أسعار الفائدة، عرض النقود):

عند تحليل العلاقة بين التضخم وقرارات السياسة النقدية في الجزائر، يتبين وجود تأثير واضح للقرارات المتعلقة بأسعار الفائدة وكتلة النقد (عرض النقود) على تطور الأسعار، خصوصاً خلال العقد الأخير. وتحديدًا، فإن أحد المحاور الأساسية لهذا التحليل هو دراسة تطور معدلات التضخم السنوية ومقارنتها بتغيرات أسعار الفائدة الأساسية ومعدلات نمو الكتلة النقدية.

جدول 7: مؤشرات الاقتصاد الكلي: التضخم، سعر الفائدة الأساسي، ونمو الكتلة النقدية (2014-2022)

الجزائر (2022)

السنة	معدل التضخم (%)	سعر الفائدة الأساسي (%)	نمو الكتلة النقدية M2 (%)
-------	-----------------	-------------------------	---------------------------

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

7.2	4.0	2.9	2014
10.4	4.0	4.8	2015
11.3	3.5	6.4	2016
13.1	3.5	5.6	2017
8.2	3.25	4.3	2018
6.9	3.25	2.0	2019
8.7	3.0	2.4	2020
10.9	3.0	6.5	2021
11.7	3.0	9.3	2022

المصدر: البنك المركزي الجزائري

يتضح من الجدول أن فترات ارتفاع معدلات التضخم تزامنت غالبًا مع استقرار أو انخفاض أسعار الفائدة الأساسية، ما يقلل من فعالية أدوات السياسة النقدية في كبح التضخم. على سبيل المثال، رغم تجاوز معدل التضخم 6% في 2016 و 2021، حافظ البنك المركزي على سعر فائدة منخفض (3.5% و 3.0%)، مما يدل على ضعف التفاعل النقدي المناسب مع الوضع الاقتصادي.

من جهة أخرى، شهدت الكتلة النقدية نموًا ملحوظًا خاصة بعد سنة 2017، مع بداية تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي. وقد ساهم هذا التوسع النقدي في خلق ضغوط تضخمية، خصوصًا في ظل ضعف النمو الاقتصادي الحقيقي⁵².

يمكن القول إن السياسة النقدية في الجزائر كانت ذات طابع تيسيري أكثر من اللازم خلال فترات التضخم، إذ لم تُستخدم أسعار الفائدة بالشكل الكافي للحد من تسارع الأسعار. كما أن الزيادة غير المدعومة

⁵² د. عبد المجيد ديقديق، الاقتصاد النقدي وتطبيقاته في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2017.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

إنتاجيًا في الكتلة النقدية كانت من العوامل الحاسمة في ارتفاع مستويات التضخم، ما يُبرز أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لضبط الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الرابع: قياس تأثير استقلالية البنك المركزي على استقرار الأسعار.

يمثل استقرار الأسعار الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، ويُنظر إلى استقلالية البنك المركزي كعامل محوري في تحقيق هذا الهدف، إذ تمكّن المؤسسة النقدية من اتخاذ قرارات متحررة من الضغوط السياسية، مما يُعزز مصداقية السياسة النقدية أمام الأسواق والفاعلين الاقتصاديين.

في حالة الجزائر، وعلى الرغم من التنصيص القانوني على استقلالية بنك الجزائر بموجب القانون رقم 90-10 وتعديله سنة 2003، إلا أن التطبيق العملي لهذه الاستقلالية كان محدودًا، خاصة بعد تبني سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017، حيث تم فرض توجهات نقدية من قبل الحكومة من أجل تمويل العجز، وهو ما أثر سلبيًا على فعالية البنك المركزي في ضبط التضخم.

جدول 8: العلاقة بين مؤشر استقلالية البنك المركزي ومعدل التضخم في بعض الدول.

الدولة	مؤشر استقلالية البنك المركزي (1-0)*	معدل التضخم السنوي (%)
الجزائر	0.45	9.3
تونس	0.65	8.3
المغرب	0.70	6.6
تركيا	0.35	64.3
ألمانيا	0.90	6.1

المصدر: المؤشر يتراوح بين 0 (غياب الاستقلالية) و 1 (استقلالية تامة)، حسب تقرير Cukierman

et al. ، FMI بيانات، 2023.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

يُبيّن الجدول أن الدول ذات استقلالية مرتفعة للبنك المركزي مثل ألمانيا والمغرب، استطاعت الحفاظ على معدلات تضخم أكثر استقرارًا مقارنة بدول ذات استقلالية ضعيفة أو متذبذبة كتركيا والجزائر. في الجزائر، أدى ضعف الاستقلالية، لا سيما في مرحلة ما بعد 2017، إلى تآكل فعالية السياسة النقدية، حيث ارتفعت الكتلة النقدية دون ضبط، في ظل غياب آليات رقابية صارمة من قبل البنك المركزي.

تشير هذه البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومستوى التضخم، حيث يُعدّ تعزيز الاستقلالية المؤسسية والوظيفية لبنك الجزائر شرطًا ضروريًا لاستعادة التحكم في الأسعار. كما أن وضع إطار تشريعي أكثر صرامة للفصل بين متطلبات السياسة المالية والسياسة النقدية سيساهم في حماية الاقتصاد من موجات تضخم غير متوقعة.

المطلب الخامس: تحليل العلاقة الديناميكية بين استقلالية البنك المركزي، السياسة النقدية، ومعدلات التضخم في الجزائر.

جدول 9: تطور معدل التضخم، سعر الفائدة، ونمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2022⁵³

السنة	معدل التضخم (%)	نمو الكتلة النقدية (%)	سعر الفائدة الرسمي (%)
2020	2.4	9.1	3.0
2021	7.2	14.7	3.0
2022	9.3	13.5	3.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

معدل التضخم: كم ارتفعت الأسعار في كل سنة.

بنك الجزائر، التقارير السنوية 2020-2022⁵³

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

نمو الكتلة النقدية : كم زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (طبع أو ضخ أموال).

سعر الفائدة الرسمي : النسبة التي يفرضها البنك المركزي على القروض للبنوك.

في ضوء ما تم تقديمه من معطيات كمية ونظرية حول تطور السياسة النقدية في الجزائر، ومدى استقلالية بنك الجزائر، يمكن التقدم بتحليل ديناميكي للعلاقة الثلاثية التي تربط بين استقلالية البنك المركزي، أدوات السياسة النقدية، ومعدلات التضخم. تشير البيانات إلى أنه رغم وجود مؤشرات شكلية على الاستقلال القانوني لبنك الجزائر، إلا أن الواقع العملي يكشف عن تدخل واضح من السلطة التنفيذية في تحديد التوجهات العامة للسياسة النقدية، وهو ما انعكس في قرارات تمويلية كبرى، كآلية التمويل غير التقليدي بعد 2017.

يتضح من البيانات الإحصائية للفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2022، أن الجزائر شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم، حيث انتقل من 2.4% سنة 2020 إلى 9.3% سنة 2022، وهو ما يشير إلى تسارع واضح في وتيرة ارتفاع الأسعار. هذا الارتفاع لم يكن مصحوباً بإجراءات فعالة من قبل السلطات النقدية للحد من هذا الاتجاه، بل على العكس، زادت الكتلة النقدية في نفس الفترة بشكل كبير، حيث سجلت نسب نمو 9.1% سنة 2020، 14.7% سنة 2021، و13.5% سنة 2022، وهو ما يعكس لجوءاً مفرطاً إلى التمويل النقدي، خاصة في سياق ما بعد أزمة كوفيد-19، وضعف النشاط الاقتصادي.

رغم هذه التطورات، لم يرق بنك الجزائر برفع سعر الفائدة الرسمي، والذي ظل في مستوى منخفض نسبياً (3.0%) طوال الفترة المدروسة. وهذا يشير إلى غياب التفاعل الديناميكي المتوقع بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، وهو ما يمكن ربطه بضعف استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قرارات فعالة بعيداً عن الضغوط السياسية والمالية.

تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية

نستنتج من خلال هذه المعطيات أن الافتقار إلى استقلالية فعلية للبنك المركزي في الجزائر خلال هذه المرحلة قد أضعف فعالية السياسة النقدية في احتواء التضخم، حيث لم يتم توظيف أدوات رئيسية كالتحكم في أسعار الفائدة أو تقييد نمو الكتلة النقدية، مما ساهم في تفاقم الضغوط التضخمية.

مناقشة النتائج

5.1 مناقشة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية والتضخم.

تشير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث إلى وجود علاقة مترابطة ومتكاملة بين استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية، والتي تنعكس مباشرة على معدلات التضخم. حيث تُمكن الاستقلالية المؤسسات النقدية من اتخاذ قرارات قائمة على أسس اقتصادية بحتة، بعيدة عن الضغوط السياسية أو الحسابات قصيرة الأجل، مما يعزز من قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها الأساسية، وعلى رأسها استقرار الأسعار. فعلى المستوى الدولي، تُظهر التجارب المقارنة أن الدول التي تتمتع فيها البنوك المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية، مثل ألمانيا وكندا والسويد، تمكنت من الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة نسبياً، حتى في فترات الأزمات الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى قدرة هذه المؤسسات على التحكم في المعروض النقدي، وتعديل أسعار الفائدة بطريقة استباقية.

أما في الحالة الجزائرية، فقد كشفت الدراسة التطبيقية عن تحديات متعددة في هذا المجال، أبرزها ضعف استقلالية بنك الجزائر، مما أثر على فعالية السياسة النقدية، خاصة خلال فترة التمويل غير التقليدي بعد سنة 2017. فقد تم تسجيل ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 11% سنوياً في بعض السنوات، دون تسجيل نمو اقتصادي حقيقي، وهو ما أدى إلى تسارع معدلات التضخم، كما بيّنته بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

وبالتالي، يمكن القول إن الاستقلالية المؤسساتية للبنك المركزي ليست هدفاً في حد ذاتها، بل هي شرط أساسي لنجاح السياسة النقدية، خصوصاً في الدول النامية التي تعاني من ضغوط مالية وسياسية متكررة. فكلما زادت هذه الاستقلالية، زادت قدرة البنك المركزي على تبني سياسات نقدية فعالة، مما يساهم في تحقيق استقرار الأسعار والحد من التضخم.

5.2. تقييم فعالية السياسات النقدية في مكافحة التضخم.

تُعد فعالية السياسات النقدية في مكافحة التضخم من أبرز التحديات التي تواجه صانعي القرار، خاصة في الاقتصادات النامية مثل الجزائر. وتُقاس هذه الفعالية بمدى قدرة أدوات السياسة النقدية - وعلى رأسها أسعار الفائدة، التحكم في الكتلة النقدية، وعمليات السوق المفتوحة - على التأثير في العرض والطلب الكليين، وبالتالي في مستويات الأسعار.

في الجزائر، ورغم تبني بنك الجزائر لمجموعة من السياسات النقدية التقليدية، إلا أن فعاليتها ظلت محدودة في فترات عديدة، ويعود ذلك لعدة أسباب، من أبرزها ضعف استقلالية البنك المركزي، واعتماد السياسات المالية على الإنفاق العام والتمويل غير التقليدي، مما أدى إلى تقويض تأثير السياسة النقدية.

فعلى سبيل المثال، بعد اعتماد الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي في الفترة 2017-2019، ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة كبيرة بلغت حوالي 11% سنويًا في بعض السنوات، دون تحقيق نمو اقتصادي حقيقي. هذا التوسع النقدي، غير المصحوب بزيادة في الإنتاج، أدى إلى تغذية الضغوط التضخمية، وهو ما انعكس في ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من 6.5% سنة 2021، حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

وعلى الرغم من محاولات بنك الجزائر ضبط السيولة من خلال أدواته التقليدية، مثل رفع معدل الاحتياطي الإجمالي، إلا أن تأثير هذه الإجراءات كان ضعيفًا في ظل استمرار التوسع المالي. كما أن غياب التنسيق الفعال بين السياسة النقدية والسياسة المالية ساهم في إضعاف تأثير أي خطوة نقدية انكماشية تهدف إلى احتواء التضخم. بالمقابل، تُظهر تجارب بعض الدول التي اعتمدت على سياسة نقدية مستقلة ومرتكزة على استهداف التضخم (مثل المغرب منذ 2006، وتركيا قبل أزمتها الأخيرة) قدرة أكبر على ضبط الأسعار، ولو بشكل نسبي، مما يُبرز أهمية وجود إطار مؤسسي قوي ومستقل للسياسة النقدية، قادر على مواجهة الضغوط التضخمية بفعالية.

وعليه، يمكن القول إن فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر ما زالت دون المستوى المأمول، ما لم تُعزز استقلالية البنك المركزي ويُدعم التنسيق بين السياسات الاقتصادية، ويتم تبني إطار واضح لاستهداف التضخم كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

خاتمة

من خلال تحليل العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر وتأثيرهما على معدلات التضخم، يمكن استنتاج العديد من النقاط الجوهرية التي تلخص أهم نتائج الدراسة:

أهمية استقلالية البنك المركزي: يشير البحث إلى أن استقلالية البنك المركزي تُعد من الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز فعالية السياسة النقدية. في الجزائر، تبين أن هناك تحديات كبيرة في تحقيق الاستقلالية الكافية للبنك المركزي، حيث لا تزال بعض القرارات النقدية تتأثر بالسياسات الحكومية، مما يقلل من قدرة البنك على اتخاذ قرارات حاسمة لمكافحة التضخم. وعليه، فإن استقلالية البنك المركزي تُعتبر ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الضغوط التضخمية.

فعالية السياسات النقدية: من خلال تحليل أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر، تبين أن استخدام أدوات مثل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة كان محدود الفعالية في مكافحة التضخم. كما أن زيادة الكتلة النقدية نتيجة لسياسات التمويل غير التقليدي بعد 2017 لم تُصاحبها زيادة في النمو الاقتصادي، بل ساهمت في تفاقم الضغوط التضخمية. وهو ما يعكس أهمية التركيز على تنويع الأدوات النقدية وتحسين استخدامها.

التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية: يثبت البحث أن نجاح السياسة النقدية في مكافحة التضخم يتطلب تنسيقاً فعالاً بين السياسة النقدية والسياسة المالية. في الجزائر، حيث تواجه الحكومة عجزاً مالياً مزمناً، كانت السياسات النقدية غالباً غير كافية لتحقيق استقرار الأسعار بسبب عدم التنسيق مع السياسات المالية.

التجارب الدولية: من خلال المقارنة بتجارب دول أخرى، مثل المغرب وتركيا، التي تمكنت من السيطرة على التضخم من خلال استهدافه في سياستها النقدية واستقلالية بنوكها المركزية، يتضح أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تعزيز استقلالية البنك المركزي بشكل يتماشى مع السياسات النقدية المستهدفة. تُظهر هذه التجارب الدولية ضرورة اتباع الجزائر لنموذج مماثل لتحسين فعالية سياساتها النقدية.

التحديات المستقبلية: تظل الجزائر تواجه العديد من التحديات الاقتصادية، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط، مما يخلق صعوبة في التحكم الكامل في التضخم. لذلك، فإن السيطرة على التضخم تتطلب نهجًا متكاملًا يشمل تحسين استقلالية البنك المركزي، وزيادة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، وتفعيل الإصلاحات الاقتصادية.

اختبار الفرضيات

الفرضية العامة: تفترض هذه الدراسة أن استقلالية البنك المركزي تؤثر بشكل إيجابي على فعالية السياسة النقدية، مما يساهم في التحكم بمعدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فرضية صحيحة

الفرضية الأولى: استقلالية البنك المركزي تُعزز من قدرته على اتخاذ قرارات اقتصادية فعالة بعيدًا عن التدخل السياسي، مما ينعكس إيجابًا على إدارة التضخم. فرضية صحيحة

الفرضية الثانية: السياسة النقدية تمثل أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في معدلات الفائدة، عرض النقود، والكتلة النقدية. عدم صحة الفرضية

الفرضية الثالثة: هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي الجزائري والسياسة النقدية تُساهم في الحد من التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، خاصة إذا كانت مدعومة بأطر قانونية ومؤسسية قوية. فرضية صحيحة

توصيات و اقتراحات

تعزيز استقلالية البنك المركزي:

من المهم أن تسعى الجزائر إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي بشكل أكبر، من خلال ضمان عدم التدخل السياسي في اتخاذ القرارات النقدية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعديل التشريعات التي قد تحد من قدرة البنك المركزي على اتخاذ قرارات مستقلة وفعالة. كما ينبغي أن تكون مهمة البنك المركزي محددة بوضوح في الحفاظ على استقرار الأسعار كهدف رئيسي، مما يتيح له تنفيذ سياسات نقدية محكمة دون تأثيرات سياسية.

تحسين التنسيق بين السياسات النقدية والمالية

تعد الحاجة إلى تحسين التنسيق بين السياسة المالية (الإفناق الحكومي) والسياسة النقدية (إدارة عرض النقود وأسعار الفائدة) أمرًا بالغ الأهمية. من خلال التنسيق الأفضل بين هذه السياسات، يمكن تحقيق استقرار اقتصادي أكبر. يمكن أن تساهم السياسة المالية في دعم استقرار الأسعار، بينما تواصل السياسة النقدية التعامل مع التضخم. ولذلك، ينبغي إنشاء آلية تنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية، بحيث يتم تحقيق التوازن بين الإفناق الحكومي وعرض النقود.

تطوير أدوات السياسة النقدية:

من الضروري تنويع وتحديث أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك المركزي، بما في ذلك تعديل أسعار الفائدة بما يتماشى مع التغيرات في معدلات التضخم، واستخدام الأدوات الأخرى مثل عمليات السوق المفتوحة بفعالية أكبر. كما ينبغي تحسين استخدام الأدوات غير التقليدية التي تم اللجوء إليها بعد 2017، مع ضمان توجيهها نحو تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وليس فقط زيادة في الكتلة النقدية.

استهداف التضخم:

يجب أن يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية تستهدف التضخم بشكل محدد، على غرار العديد من الدول التي نجحت في الحد من التضخم من خلال تبني سياسات نقدية موجهة نحو تقليص التضخم في مرحلة معينة. من المهم تحديد أهداف تضخمية سنوية واضحة من قبل البنك المركزي، مع مراعاة الديناميكيات الاقتصادية المحلية والدولية.

الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية:

من الضروري أن تعمل الحكومة الجزائرية على تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية طويلة المدى تشمل التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. إن هذه الإصلاحات ستكون ضرورية لدعم استدامة السياسات النقدية وتقليل تقلبات التضخم الناتجة عن التغيرات في أسعار النفط. يجب التركيز على تنمية القطاعات غير النفطية مثل الصناعات التحويلية والزراعة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

تعزيز الشفافية والاتصال الفعال:

ينبغي على البنك المركزي زيادة الشفافية في سياساته النقدية من خلال نشر تقارير دورية مفصلة حول نتائج السياسات النقدية وتوقعات التضخم. كما يمكن تعزيز فعالية هذه السياسات من خلال اتصال أفضل مع الجمهور والأسواق المالية حول أهداف البنك المركزي وقراراته. يعزز هذا الاتصال من مصداقية البنك المركزي ويزيد من تأثير قراراته على الاقتصاد.

تعليم وتوعية الجمهور:

من الضروري أن يكون هناك تركيز على توعية الجمهور بدور البنك المركزي وأهداف السياسة النقدية. يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج توعية تشرح كيف تؤثر القرارات النقدية على الاقتصاد والأسعار، مما يساهم في زيادة الفهم العام لهذه السياسات. كما أن تعزيز الفهم العام سيساعد في دعم استقلالية البنك المركزي وقراراته.

إن تنفيذ هذه التوصيات سوف يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الجزائري، حيث يمكن التحكم في التضخم بشكل أكثر فعالية من خلال تحسين استقلالية البنك المركزي، وتعزيز التنسيق بين السياسات النقدية والمالية. كما أن تطوير أدوات السياسة النقدية، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية والشفافية، سيكون له تأثير إيجابي على الاستقرار الاقتصادي في المدى البعيد.

قائمة المراجع

المراجع

الكتب باللغة العربية

1. محمد عبد الله (2021). الاستقلالية المالية للبنوك المركزية في الدول النامية، p. 38، دار الكتب الاقتصادية.
2. محمد عبد المطلب المهجين (2015). (السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
3. عادل مصطفى (2022). (البنك المركزي والاستقرار المالي في الاقتصادات المتقدمة والنامية، p. 98، دار المستقبل للنشر.

المجلات

4. بودالي سليمان، براهيم عبد القادر (2021). مؤشر الجودة المؤسسية كنموذج جديد لقياس استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.

المطبوعات

5. بنك الجزائر. (2021). التقرير السنوي حول السياسة النقدية وسوق الصرف. الجزائر: بنك الجزائر.
6. حسن، خالد. (2001). السياسة النقدية وأثرها في التضخم. القاهرة: دار النهضة العربية.
7. خليل، يماس. (1989). السياسات النقدية والنظريات المعاصرة. الكويت: دار المعرفة.
8. زوزعلب، بن علي. (2004). محاضرات في السياسة والنظرية النقدية. الجزائر: مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية.
9. صندوق النقد الدولي. (2022). تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
10. صندوق النقد الدولي. (2018). الجزائر: تقرير المادة الرابعة. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
11. عبد الكريم، أحمد. (2003). ملامح الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18.
12. عبد الهادي، مساب. (2013). معوقات النهوض الاقتصادي في العراق بعد 2003: رؤية تحليلية. بحث غير منشور.
13. فرج، نادية. (2006). السياسة النقدية وأثرها في الاستقرار الاقتصادي. دمشق: دار الفكر.
14. فيشر، ستانلي. (1995). Central Bank Independence Revisited. American Economic Review, 85(2), 201-206.

15. كاظم، عباس. (2020). العلاقة بين التضخم والكتلة النقدية في الجزائر: دراسة قياسية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 45-60، (1)9.
16. يحيى، سفيان. (2019). أثر أسعار الفائدة على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 7(3)، 87-102.
17. Mishkin, F. S. (2007). Monetary Policy Strategy. MIT Press.
18. Cukierman, A. (1992). Central Bank Strategy, Credibility, and Independence: Theory and Evidence. MIT Press.
19. Bernanke, B., & Mihov, I. (1998). Measuring Monetary Policy. The Quarterly Journal of Economics, 113(3), 869-902.
20. البنك المركزي المصري. (2001). سلسلة مفاهيم مالية - دور قناة سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية. المعهد المصرفي المصري.

الكتب باللغة الأجنبية

21. Cukierman, A. (1992). Central Bank Strategy, Credibility, and Independence: Theory and Evidence.

المقالات العلمية

22. Alesina, A. & Summers, L. H. (1993). Central Bank Independence and Macroeconomic Performance: Some Comparative Evidence, Journal of Money, Credit and Banking, p. 151.
23. Ben Bernanke (2013). The Federal Reserve and the Financial Crisis, p. 45, Princeton University Press.
24. Cukierman, A. (1992). Central Bank Strategy, Credibility, and Independence: Theory and Evidence, p. 88, MIT Press.
25. De Grauwe, P. (2012). The Governance of a Fragile Eurozone, p. 58, CEPR Press.
26. Drazen, A. (2000). Political Economy in Macroeconomics, p. 174, Princeton University Press.

- European Central Bank (ECB) (2010). Central Bank Independence and Economic Performance, p. 37, ECB Report. .27
- Fischer, S. (1995). Modern Central Banking, p. 12, The Future of Central Banking: The Tercentenary Symposium of the Bank of England, Cambridge University Press. .28
- Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy, p. 5, American Economic Review. .29
- Powell, J. H. (2023). Central Bank Independence and the Mandate, p. 19, Federal Reserve Report. .30
- Rogoff, K. (1985). The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Monetary Target, p. 12, The Quarterly Journal of Economics. .31
- World Bank (1998). Central Bank Independence: Concepts and Measurements, p. 45, World Development Report. .32